مركز التميز والاستشراف الاقتصادي
Center of Excellence & Economic Foresight

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

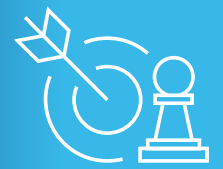
تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: واقع وتحديات



سبتمبر 2026

مشكلة الورقة

على الرغم من المبادرات والبرامج التي اطلقتها المملكة من أجل تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلا ان حصتها من أجمالي التسهيلات الائتمانية لا تزال دون الطموحات المستهدفة في برنامج تطوير القطاع المالي ضمن رؤية المملكة 2030 والبالغ 20%، لذلك جاءت هذه الورقة لتشخيص التحديات التي تحول دون وصول تلك المنشآت الى نسبة التمويل المستهدفة.



هـــدف الورقـــــة

تهدف هذه الورقة لتشخيص واقع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وتحديد أبرز التحديات التي تواجه تلك المنشآت في الوصول إلى التمويل ، واقتراح حلول تستند إلى الممكنات القائمة بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 الخاصة بالتمويل.

منهجية التحليل

التحليل الوصفي

تم عرض وتفسير البيانات الاحصائية الرسمية المحلية والدولية بالاساليب الاحصائية المناسبة لها ، وعرض المقارنات الدولية

مجموعات التركيز

تم اخذ المرئيات من أصحاب الأعمال من خلال ورش العمل وجلسات النقاش المعمقة لفهم محددات حصول المنشآت على التمويل

نموذج أثر السياسات

نموذج ديناميكي متعدد القطاعات يحاكي أثر الصدمات والسياسات على الاقتصاد حيث تم محاكاة زيادة أثر الائتمان على القطاعات الاقتصادية

الاستبانات

تم اجراء التحليل الاحصائي لعيّنة للإستبانات التي شملت عينة من الرؤساء التنفيذيين ومديري المالية في منشآت الأعمال

محدودية البيانات

محدودية توافر البيانات حول الطلب على التمويل، وتفصيل بيانات التعثر حسب القطاع وحجم المنشأة (بما يشمل نسبة القروض المتعثرة، والخسارة عند التعثر، وتكلفة المخاطر)

مصادر الورقة

التقارير والدراسات السابقة

العديد من التقارير والدراسات السابقة مثل:

- دراسة البنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية حول إمكانية حصول الشركات على التمويل، الربع الثالث 2025
- بنك فرنسا Banque de France ملف البنك للشركات (FIBEN)، تصنيف ائتماني داخلي لنحو 240،000 شركة سنويًا على مدى 1-3 سنوات
- مشاورات المادة الرابعة للمملكة العربية السعودية لعام 2025 لصندوق النقد الدولي

الإحصاءات المحلية والدولية

- البنك المركزي السعودي (ساما)
- الهيئة العامة للإحصاء
- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)
- منصة «سمة»
- بنك التسويات الدولي
- البنك المركزي الاوروبي

الممارسات الدولية

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
- هيئة السلوك المالي وهيئة التنظيم الاحترازي البريطانيتان (FCA / PRA)
- الاتحاد الياباني للضمان الائتماني
- صندوق الضمان الائتماني الكوري

مجموعات التركيز

- مقابلات وجلسات نقاش معمقة مع أصحاب الأعمال لفهم واقع وتحديات الحصول على التمويل والتحقق من نتائج التحليل.
- ورش عمل مع اللجان القطاعية بغرفة الرياض

استطلاع آراء منشآت الأعمال

استبانة شملت 500 من الرؤساء التنفيذيين ومديري المالية في منشآت الأعمال

محـــاور الورقـــة

المحور الأول: دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

- عدد المنشآت
- مساهمتها في التوظيف
- أهميتها في تنويع الاقتصاد
- مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي

المحور الثاني: و اقع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- تطور حجم التمويل
- حصة المنشآت من اجمالي التسهيلات الائتمانية
- توزيع التمويل بين البنوك وشركات التمويل
- مقارنة الوضع الحالي مع المستهدفات في 2030
- مقارنة الوضع الحالي مع دول مختارة

المحور الثالث: تحديات الحصول على التمويل و أبرز النتائج

- منهجية التحليل
- محددات الحصول على التمويل:

أ. إجمالي المعروض من الائتمان

ب. حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الائتمان (علاوة المخاطر, تكلفة الخدمة, هيكل السوق)

المحور الرابع: الحلول المقترحة

الحلول المقترحة لتعزيز وصول المنشآت إلى التمويل:

- تعزيز ضمانات كفالة
- مؤشرات مرجعية لمخاطر القطاعات
- بوابة موحدة للتأهيل المسبق
- ملف ائتماني قابل للنقل
- تعزيز التعاون بين صناديق التنمية الوطنية وجهات التمويل البديلة
- إرشادات تنظيمية للمحافظ

محـــاور الورقـــة

المحور الأول: دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

- عدد المنشآت
- مساهمتها في التوظيف
- أهميتها في تنويع الاقتصاد
- مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي

المحور الثاني: واقع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- تطور حجم التمويل
- حصة المنشآت من اجمالي التسهيلات الائتمانية
- توزيع التمويل بين البنوك وشركات التمويل
- مقارنة الوضع الحالي مع المستهدفات في 2030
- مقارنة الوضع الحالي مع دول مختارة

المحور الثالث: تحديات الحصول على التمويل و أبرز النتائج

- منهجية التحليل
- محددات الحصول على التمويل:

أ. إجمالي المعروض من الائتمان

ب. حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الائتمان (علاوة المخاطر, تكلفة الخدمة, هيكل السوق)

المحور الرابع: الحلول المقترحة

الحلول المقترحة لتعزيز وصول المنشآت إلى التمويل:

- تعزيز ضمانات كفالة
- مؤشرات مرجعية لمخاطر القطاعات
- بوابة موحدة للتأهيل المسبق
- ملف ائتماني قابل للنقل
- تعزيز التعاون بين صناديق التنمية الوطنية وجهات التمويل البديلة
- إرشادات تنظيمية للمحافظ

الدور المحوري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

توزيع المنشآت حسب الحجم

حجم الشركة	التعريف	عدد المنشآت حسب الحجم، عدد، 2025
المنشآت متناهية الصغر	عدد موظفين بين 1 و 5 موظفين أو إيرادات سنوية أقل من 3 مليون ريال سعودي	1,458,240 (86.8%)
المنشآت الصغيرة	عدد موظفين بين 6 و 49 موظفًا أو إيرادات سنوية بين 3 و 40 مليون ريال سعودي	193,200 (11.5%)
المنشآت المتوسطة	عدد موظفين بين 50 و 249 موظفًا أو إيرادات سنوية بين 40 و 200 مليون ريال سعودي	23,520 (1.4%)
المنشآت الكبيرة	أكثر من 250 موظفًا أو إيرادات سنوية تتجاوز 200 مليون ريال سعودي	5,040 (0.3%)
الإجمالي		1,680,000 (100.0%)

المرئيات الرئيسية

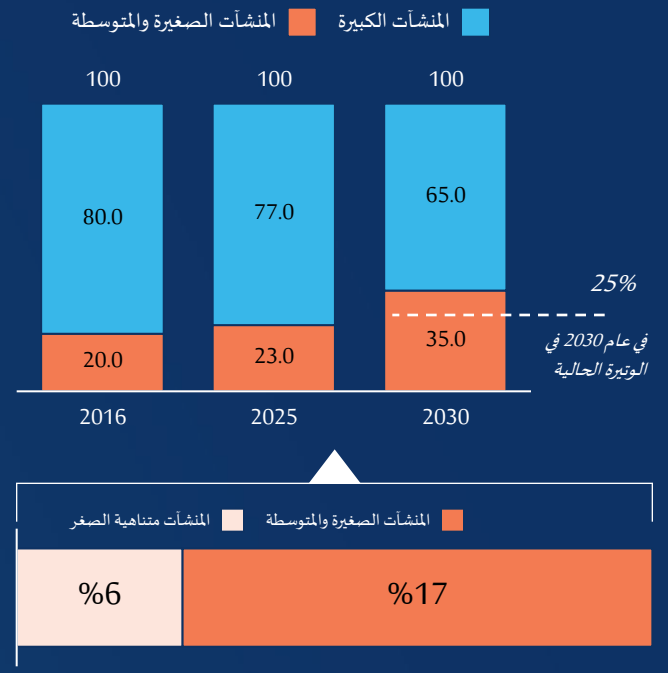
- بلغ اجمالي عدد المنشآت في المملكة 1.68 مليون منشأة.
- تشكل المنشآت متناهية الصغر والصغيرة نحو 98.3% من اجمالي عدد المنشآت في المملكة.

المصدر: الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، تقرير مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الربع الأول 2025 (صدر في مايو 2025)

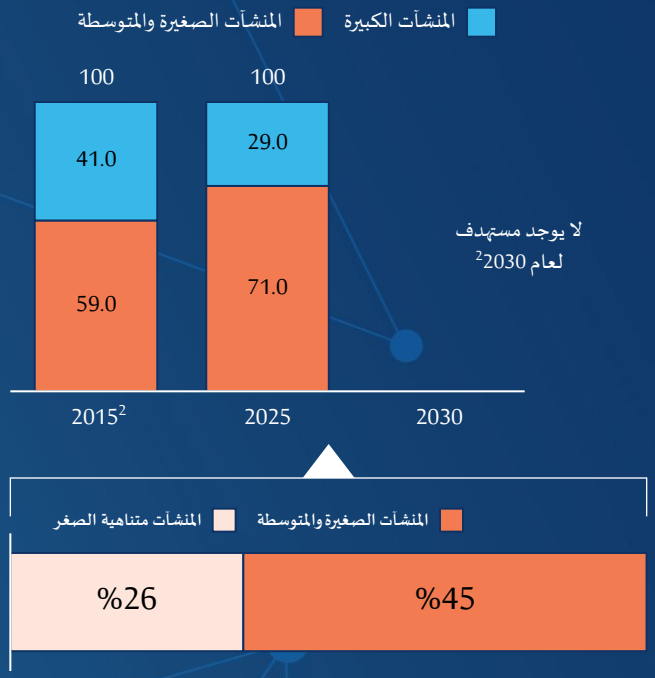
الدور المحوري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي، %

في الناتج المحلي الإجمالي



في التوظيف في القطاع الخاص[1]



المرئيات الرئيسية

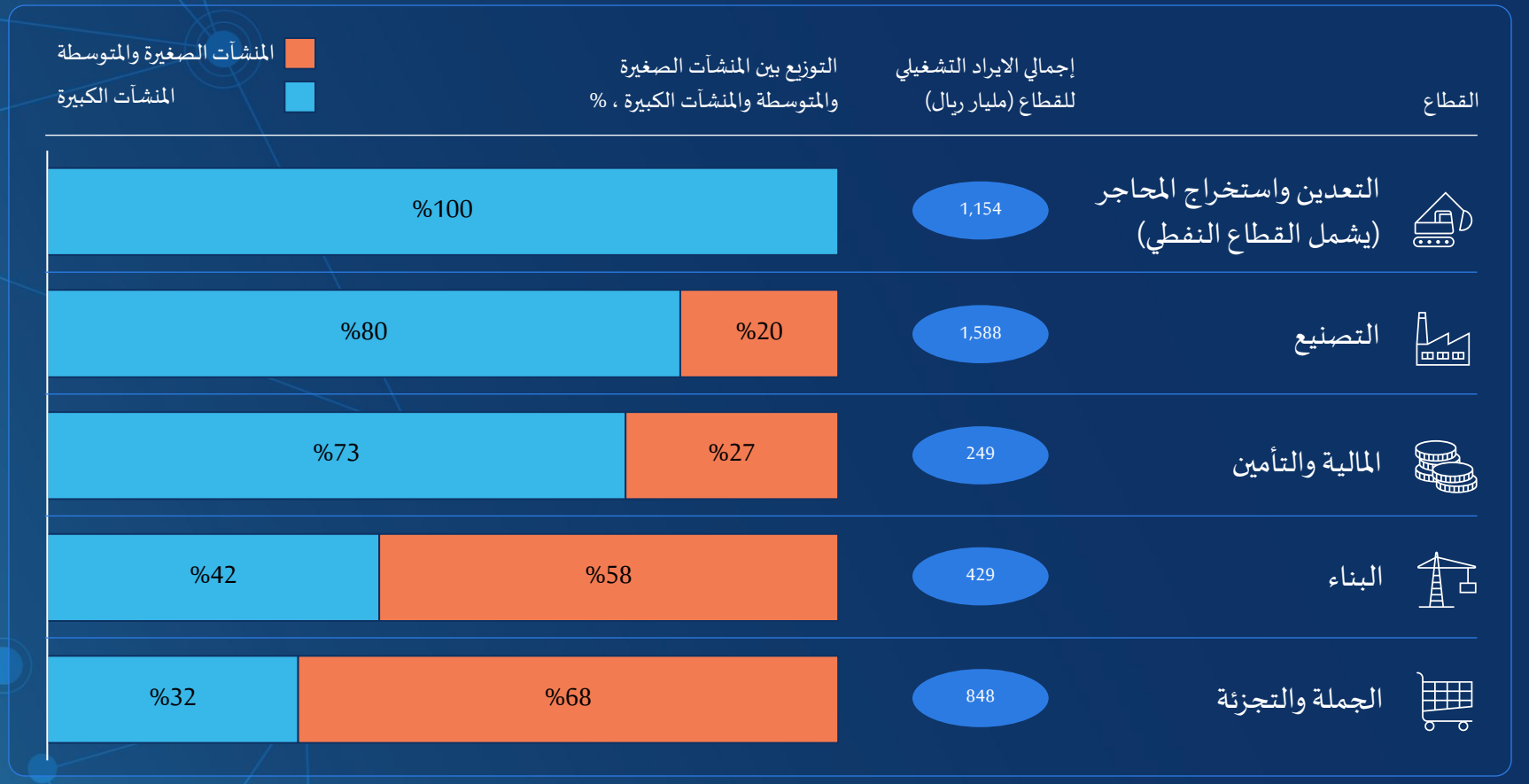
- لم ترتفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الاجمالي بين عامي 2016 و2025 سوى 3% من 20% الى 23% ، وهذه النسبة متواضعة مقارنة بالمستهدف في عام 2030 البالغ 35%.
- تباينت المساهمة في الناتج المحلي بين المنشآت في عام 2025 حيث قادت المنشآت المتوسطة بـ 11% تليها المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغرة بـ 6% لكل منها.
- ارتفعت مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من في التشغيل حيث ساهمت بنسبة 59% من إجمالي المشتغلين في عام 2015 لترتفع إلى 71% في عام 2025، بما يعكس تنامي دورها في إتاحة فرص العمل

1. تستند تقديرات التوظيف إلى بيانات البنك الدولي حول التوظيف في القطاع الخاص، توزيع الصغيرة والمتوسطة بحسب عدد المنشآت في كل فئة مرجّحًا بمتوسط العمالة داخل النطاق حسب بيانات الهيئة العامة للاحصاء
2. بيانات عام 2016 غير متوفرة

المصادر: منشآت، التقرير السنوي لرؤية المملكة 2030 لعام 2025، الهيئة العامة للإحصاء البنك الدولي ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، «عقدٌ من التقدّم» مسح أسواق العمل الثلاثة (LMS3)، 2015 و 2025

الدور المحوري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد غير النفطي

مساهمة المنشآت في تنويع النشاط الاقتصادي بحسب الايرادات التشغيلية[1]، 2023



1. بيانات المسح الاقتصادي الشامل لا تفصّل الايرادات التشغيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل القطاعات وانما فقط في القطاعات المذكورة في الاعلى ولهذا لا تعتبر هذه البيانات شاملة
2. لا يظهر النفط والغاز كقطاع مستقل في المسح؛ إذ توزّع عملياته التشغيلية على قطاعين: عمليات المنبع (استخراج النفط الخام واستخراج الغاز الطبيعي وخدمات دعم حقول النفط والغاز) تُصنّف ضمن التعدين واستخراج المحاجر، أما عمليات المصب فتُصنّف ضمن قطاع التصنيع، وتشمل التكرير وصناعة المنتجات النفطية المكررة والبتروكيماويات والصناعات الكيميائية
3. يعتمد توزيع القطاعات على التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC Rev.4) المستخدم في المسح الاقتصادي الشامل

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء (المسح الاقتصادي الشامل لعام 2023)

المرئيات الرئيسية

- تتجاوز مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المنشآت الكبيرة بحسب الإيرادات التشغيلية في قطاعي الجملة والتجزئة والبناء.
- تتقلص مساهمتها في القطاعات كثيفة رأس المال مثل قطاع المالية والتأمين والتصنيع
- تغيب كليًا عن قطاع التعدين واستخراج المحاجر الذي تستحوذ عليه المنشآت الكبيرة

ملاحظة: بحسب تصنيف الآيزك (ISIC) تُدرج عمليات المنبع لاستخراج النفط والغاز ضمن قطاع التعدين واستخراج المحاجر, بينما يتركز التكرير والبتروكيماويات في قطاع التصنيع

محـــاور الورقـــة

المحور الأول: دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

- عدد المنشآت
- مساهمتها في التوظيف
- أهميتها في تنويع الاقتصاد
- مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي

المحور الثاني: و اقع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- تطور حجم التمويل
- حصة المنشآت من اجمالي التسهيلات الائتمانية
- توزيع التمويل بين البنوك وشركات التمويل
- مقارنة الوضع الحالي مع المستهدفات في 2030
- مقارنة الوضع الحالي مع دول مختارة

المحور الثالث: تحديات الحصول على التمويل و أبرز النتائج

- منهجية التحليل
- محددات الحصول على التمويل:

أ. إجمالي المعروض من الائتمان

ب. حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الائتمان (علاوة المخاطر, تكلفة الخدمة, هيكل السوق)

المحور الرابع: الحلول المقترحة

الحلول المقترحة لتعزيز وصول المنشآت إلى التمويل:

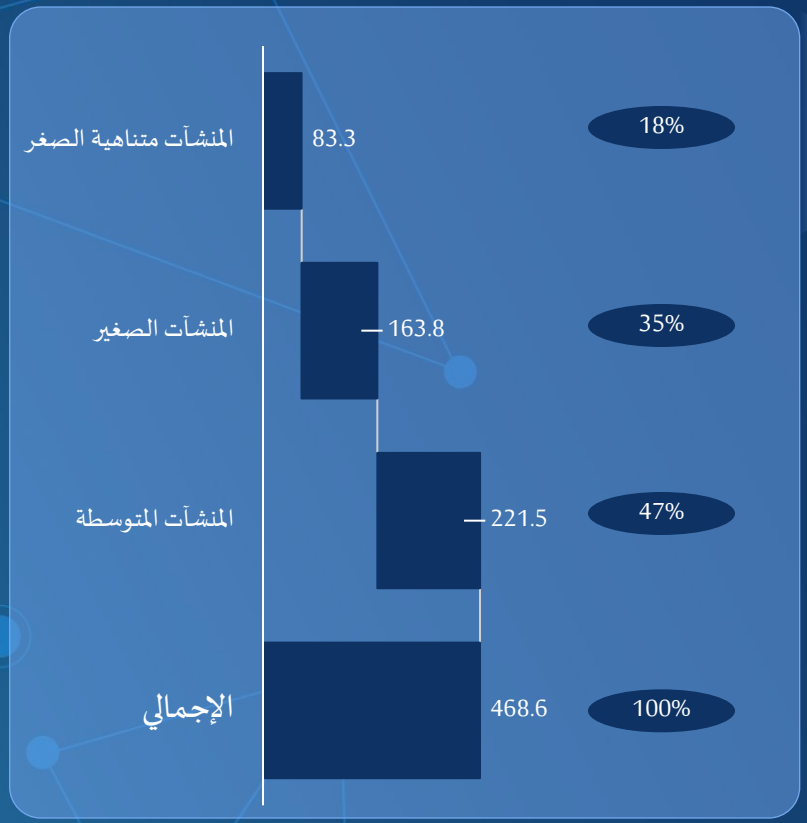
- تعزيز ضمانات كفالة
- مؤشرات مرجعية لمخاطر القطاعات
- بوابة موحدة للتأهيل المسبق
- ملف ائتماني قابل للنقل
- تعزيز التعاون بين صناديق التنمية الوطنية وجهات التمويل البديلة
- إرشادات تنظيمية للمحافظ

واقع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

حصة الائتمان حسب الشريحة %، 2025
(إجمالي التسهيلات الائتمانية = 4075 مليار ريال)



تفصيل الائتمان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، 2025، مليار ريال سعودي



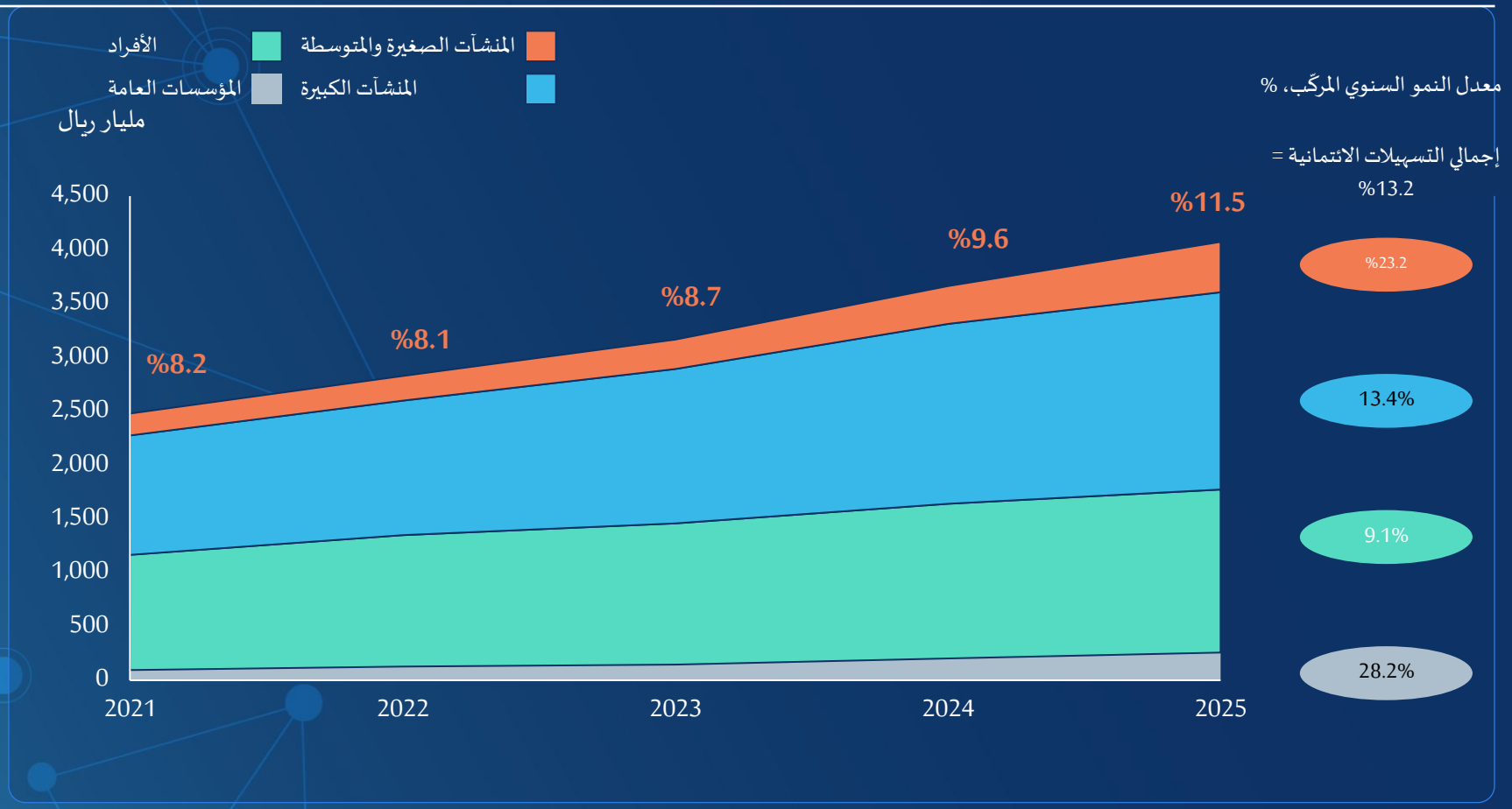
المصدر: البنك المركزي السعودي، هيئة منشآت،
ملاحظة: يُقاس مستهدف رؤية 2030 البالغ 20% باعتباره نسبة الائتمان الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف وشركات التمويل

المرئيات الرئيسية

- تحصل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على 468.6 مليار ريال، أي 11.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية.
- يتركز ائتمان المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الفئة الأكبر حجمًا: 47% للمنشآت المتوسطة و35% للصغيرة، مقابل 18% لمتناهية الصغر أي ان هنالك علاقة طردية بين نسبة الائتمان وحجم المنشأة.

واقع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

الائتمان الممنوح للفئات المقترضة، 2021- 2025



المرئيات الرئيسية

- ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية من نحو 2.5 إلى 4.1 تريليون ريال بين 2021 و2025، بمعدل 13.2% سنويًا
- نما ائتمان المنشآت الصغيرة والمتوسطة من 203 إلى 469 مليار ريال بمعدل 23.2% سنويًا، أي نحو ضعف نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية، هناك مخاوف من عدم استدامة هذه المعدلات في ظل تجاوز نسبة الائتمان الى الودائع نسبة 100%
- المؤسسات العامة هي الأسرع نموًا بمعدل سنوي مركب قدره 28.2% لكنها الأصغر حجمًا
- **باستمرار الوتيرة الحالية، يتوقع أن تصل حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى نحو 17.6% في 2030، مقابل مستهدف رؤية 2030 البالغ 20%**

المصدر: البنك المركزي السعودي، النشرة الإحصائية الشهرية يونيو 2026: جدول 14 (ص 39) للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، جدول 12) dص 33–34) وجدول 6 (ص 91) للأفراد، جدول 12) bص 30) للمؤسسات العامة.إجمالي التسهيلات مُستنتج من نسبة جدول 14: 3,296 (ائتمان مصرفي داخل الميزانية) + 108 (شركات تمويل) + ~671 (بنود خارج الميزانية بالقيمة الاسمية، غير منشورة تفصيلًا) ≈ 4,075 مليار ريال. الشركات الكبرى الخاصة قيمة متبقية.

غير شامل

الإطلاق

أبرز برامج دعم وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة للتمويل:

هناك العديد من من برامج الدعم لتعزيز قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل

التمويل التنموي المباشر

بنك المنشآت — 2021

مظلة واحدة تجمع الإقراض غير المباشر وضمان التمويل ورأس المال الجريء، تابع لصندوق التنمية الوطني

الإقراض غير المباشر — 2021

تموّل البنوك وشركات التمويل بالجملة لتمكينها من تقديم تمويل ميسّر للمنشآت بدلاً من الإقراض المباشر؛ 5 مليارات ريال حتى الربع الأول 2022

بنك التنمية الاجتماعية — 2025

8 مليارات ريال تمويل لـ100 ألف مستفيد في 2025، منها 3.1 مليار لروّاد الأعمال والمنشآت الصغيرة والناشئة

ضمان التمويل وتقاسم المخاطر

برنامج كفالة — 2004

أُنشئ بشراكة بين وزارة المالية والبنوك التجارية لتقاسم مخاطر التمويل بتغطية تصل إلى 80-90%، بسقوف 2.5 مليون ريال لمتناهية الصغر و5 ملايين للصغيرة و15 مليوناً للمتوسطة. وتوسّع في 2023 إلى عشرة منتجات قطاعية تشمل المنشآت الناشئة ورأس المال العامل والتصدير والتقنية والسياحة والثقافة. وحتى سبتمبر 2024 تجاوز التمويل المضمون 100 مليار ريال لأكثر من 23 ألف منشأة، مع خفض زمن إصدار الضمان من 48 يوم عمل إلى 36 ساعة

التمويل القطاعي

بنك التصدير والاستيراد — 2020

تمويل ما قبل التصدير ورأس المال العامل وخصم الفواتير مع تأمين ائتمان الصادرات، وكفالات للمصدّرين تغطي حتى 90%؛ 47.6 مليار ريال تسهيلات ائتمانية في 2025 بنمو 42%.

عون السياحة — 2022

للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة في السياحة: مسار التجارب من 10 آلاف إلى مليون ريال دون كفيل، ومسار الضيافة حتى 10 ملايين ريال لمدة 10 سنوات وتغطية حتى 70% من قيمة المشروع

رأس المال الجريء وأسواق المال

السوق الموازي (نمو) — 2017

قيمة سوقية دنيا 50 مليون ريال وسنة تشغيل واحدة دون شرط ربحية؛ 106 أوراق مالية مدرجة نهاية 2024 مقابل 7 عند الإطلاق، وأتاحت الإدراج المباشر دون طرح منذ 2020

الممكّنات التنظيمية والمنصات

البيئة التجريبية — 2018

بيئة اختبار حية للمنتجات المالية المبتكرة مع عملاء حقيقيين؛ 45 شركة مصرّح لها منها 18 حصلت على ترخيص

مختبر التقنية المالية — 2018

بيئة تجريبية لمنتجات الأوراق المالية خرّجت منصات طرح أدوات الدين؛ 5.12 مليار ريال طروحات في 2025

فنتك السعودية — 2018

مبادرة مشتركة من البنك المركزي وهيئة السوق المالية؛ 301 منشأة تقنية مالية حتى الآن، مقابل مستهدف رؤية 2030 البالغ 525

التمويل الجماعي — 2020

منصات مرخصة لتجميع الأموال لإقراض المنشآت بسقف 7.5 مليون ريال للمنشأة؛ 10 منصات مرخصة

المصرفية المفتوحة — 2026

المكّن الأهم للتقييم الائتماني القائم على البيانات بدلاً من الضمانات؛ بدء الترخيص في مارس 2026

برامج ومبادرات أخرى: بوابة التمويل، وتمويل المنشآت ومبادرة المصانع الواعدة في صندوق التنمية الصناعية، وبرامج تمكين السياحة، والقروض التنموية والتسهيلات الائتمانية في صندوق التنمية الزراعية، ومنتجات التمويل الثقافي، وصندوق الصناديق "جدا"

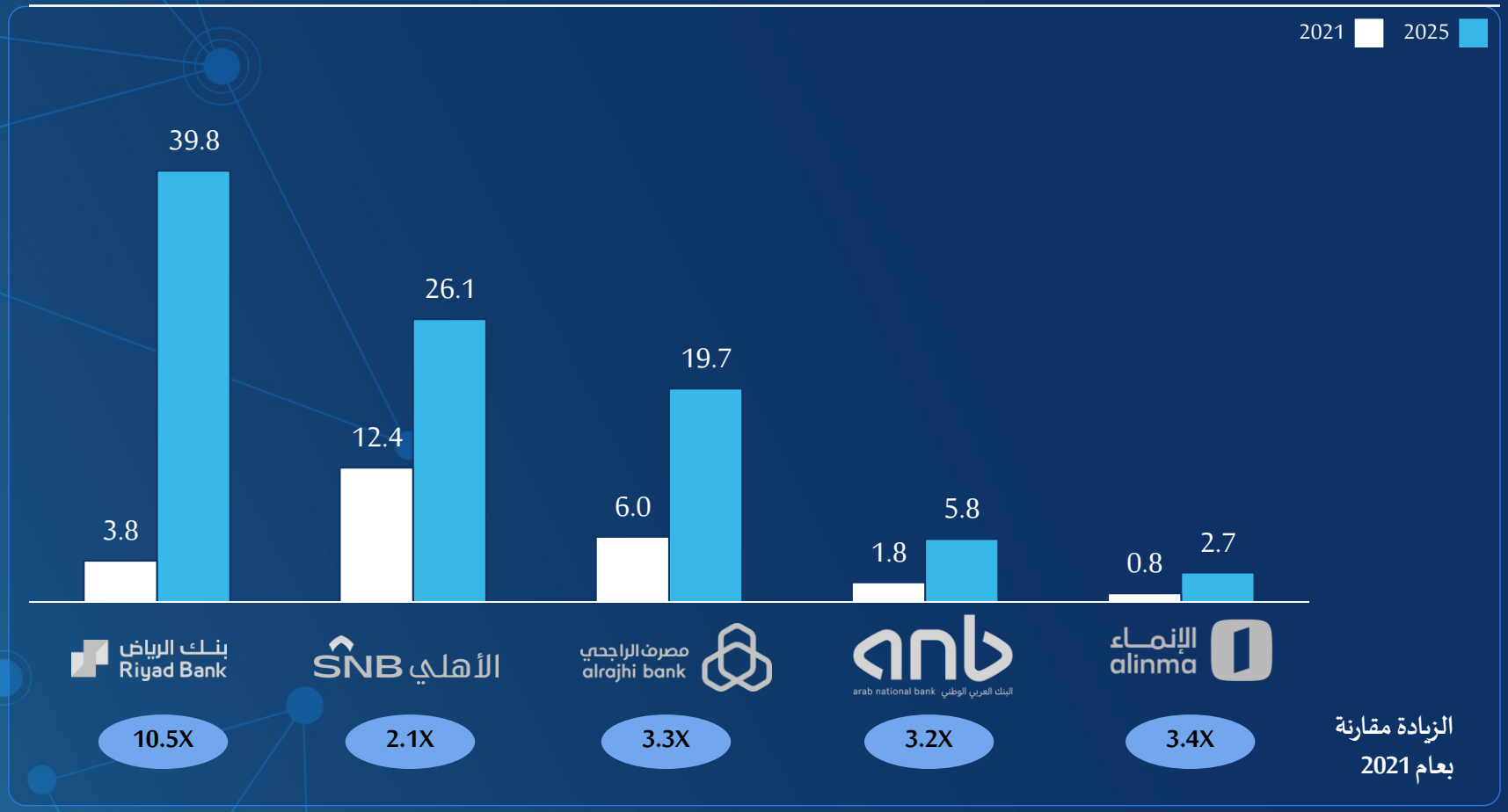
حصة تمويل المنشآت من قروض البنوك 11.3% في 2025 مقابل 5.7% في 2019، ومستهدف رؤية 2030 هو 20%.

المصدر :بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ برنامج كفالة؛ بنك التنمية الاجتماعية؛ صندوق التنمية السياحي؛ الشركة السعودية للاستثمار الجريء؛ تداول؛ البنك المركزي السعودي؛ هيئة السوق المالية.

و اقع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

زادت مساهمة البنوك الرئيسية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ خلال الفترة 2021-2025

التسهيلات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب أبرز البنوك (غير شامل)، مليار ريال



المصدر: التقارير السنوية للبنوك وإفصاحاتها؛ البنك المركزي السعودي؛ تحليل الفريق

المرئيات الرئيسية

- ارتفع إجمالي التمويل السنوي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك الخمسة من 24.8 مليار ريال في عام 2021 إلى 94.1 مليار ريال في عام 2025، بزيادة قدرها 69.3 مليار ريال (+279%)
- استحوذ بنك الرياض والبنك الأهلي ومصرف الراجحي على نحو 55% من الزيادة التراكمية
- لم تتجاوز مساهمة شركات التمويل الأخرى 3%، بما يتسق مع تركز 95.3% من رصيد التمويل لدى البنوك

الخلاصة

يتركز نمو تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة لدى عدد محدود من البنوك الكبرى، ما يبرز أهمية توسيع قاعدة الجهات المموِّلة وتعزيز دور شركات التمويل.

و اقع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تقدم البنوك في المملكة مجموعة واسعة من المنتجات التمويلية المخصصة للمنشآت متناهية الصغروالصغيرة والمتوسطة

مقارنة المنتجات التمويلية المقدمة للمنشآت متناهية الصغروالصغيرة والمتوسطة عبر البنوك في المملكة

✓ المنتج متاح ✓ متاح لشرائح أخرى ✗ المنتج غير متاح

منتجات التمويل	بنك الرياض Riyad Bank	مصرف الراجحي alrajhi bank	الأهلي SNB	الإنماء alinma	anb arab national bank البنك العربي الوطني	الأول SAB	BSF
تمويل نقاط البيع	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✗
البطاقات الائتمانية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
تمويل رأس المال العامل	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
القروض لأجل	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
تمويل الرواتب	✓	✓	✗	✓	✗	✗	✗
تمويل الفواتير	✓	✓	✓	✗	✗	✗	✓

المصدر: المواقع الإلكترونية الرسمية للبنوك، وصفحات المنتجات والتمويل المنشورة

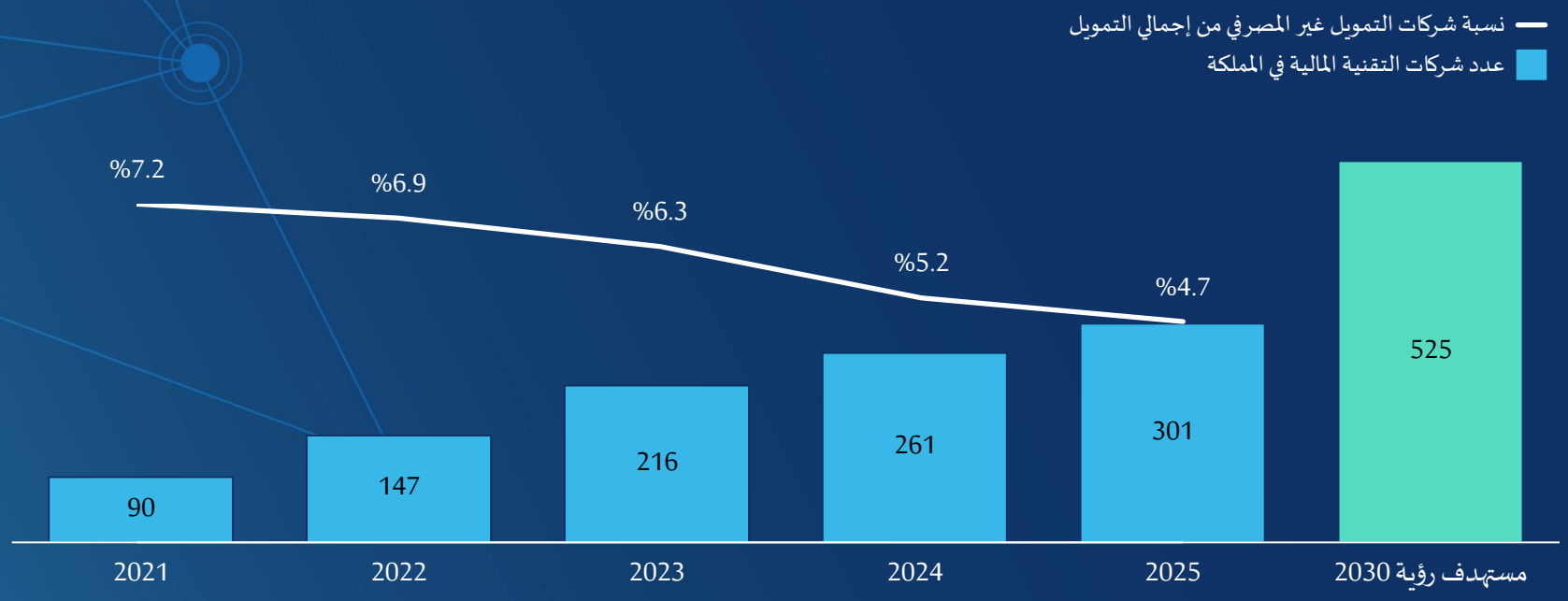
المرئيات الرئيسية

- تتقارب البنوك في تقديم المنتجات التمويلية الأساسية، لا سيما تمويل نقاط البيع ورأس المال العامل والقروض لأجل، مما يعكس نضجاً نسبياً في العروض الأساسية للقطاع
- يبرز تمويل الرواتب وتمويل الفواتير كأبرز مجالات التمايز بين البنوك، مع تفاوت واضح في مدى إتاحتها للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

و اقع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

رغم نمو عدد شركات التقنية المالية، تتراجع حصة شركات التمويل غير المصرفي من إجمالي التمويل

تطور عدد شركات التقنية المالية وحصة شركات التمويل غير المصرفي من إجمالي التمويل، 2021-2025



المرئيات الرئيسية

- ارتفع عدد شركات التقنية المالية من 90 شركة في 2021 إلى 301 شركة في 2025؛ أي نمو بنحو 3.3 أضعاف ومعدل سنوي مركب يقارب 35%
- رغم هذا النمو، تراجعت حصة شركات التمويل (غير البنوك التجارية) من إجمالي التمويل من 7.2% في 2021 إلى 4.7% في 2025، بانخفاض قدره 2.5 نقطة مئوية
- تستحوذ المدفوعات (85 شركة)، وحلول التمويل (55)، والخدمات القائمة على التقنية المالية (54) على نحو 64% من المنظومة
- تتمثل الفرصة في مواصلة تمكين حلول التقنية المالية الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تكاملها مع القطاع المصرفي، بما يوسّع قاعدة المنشآت القابلة للتمويل ويزيد تنوع المنتجات التمويلية المتاحة لها

أمثلة لشركات تقدم حلول التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

Lendo منافع manafa رقمية Raqamyah فرص FORUS FUNDING SOUQ تمويل tameed

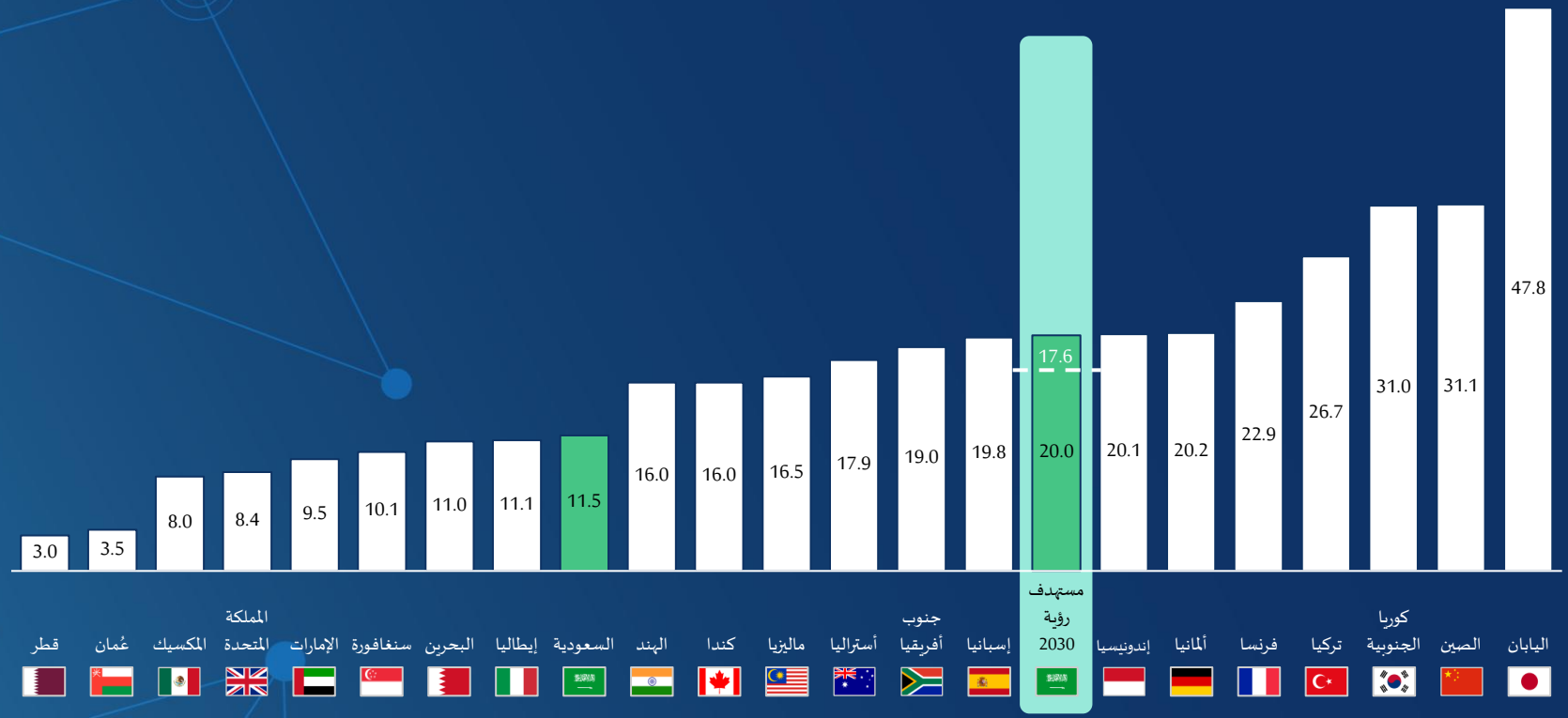
المصدر: فنتك السعودية

واقع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مقارنة بمستهدف الرؤية والدول النظيرة

المرئيات الرئيسية

- ما زال هناك فجوة تقدر بـ 8.5 نقطة مئوية للوصول الى مستهدف رؤية المملكة بحلول 2030
- للوصول الى مستهدف 2030 ينبغي زيادة وتيرة نمو الائتمان الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
- جاء ترتيب المملكة أعلى من الإمارات وعُمان وقطر وأدنى من مجموعة دول مثل اليابان والصين وكوريا الجنوبية والمانيا وتركيا
- يجب الأخذ بعين الاعتبار نسب الائتمان الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من الناتج المحلي الاجمالي وليس فقط الى حصتها من اجمالي الائتمان.

نسبة إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، %



ملاحظات: تستند بيانات كندا إلى الائتمان التجاري المعتمد، بينما تستند بيانات سنغافورة إلى نسبة قروض الشركات. جميع البيانات تعود إلى عام 2024 باستثناء سلطنة عُمان (2023). | أيضا اختيرت الدول على فئتين : اقتصادات مشابهة في الخليج (الإمارات، قطر، البحرين، عُمان)، ودول مجموعة العشرين (لم يتم تضمين الأرجنتين والبرازيل وروسيا والولايات المتحدة ضمن المقارنة لعدم توفر البيانات)

المصادر: جمعية المصرفيين الكندية، تمكين (البحرين)، هيئة الإحصاء السنغافورية، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، البنك المركزي السعودي، البنك المركزي العُماني، بنك قطر للتنمية، البنك الدولي، بنك التسويات الدولية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

الفجوة التمويلية :

نسبة المنشآت السعودية التي سبق أن حصلت على الائتمان أقل من المتوسط في الدول النظيرة

نسبة المنشآت التي تمتلك تمويلًا بنكيًا، %[1]

%25-10 %40-25 %55-40 %70-55 %85-70 %100-85

	كبيرة	متوسطة	صغيرة
اليابان	%84	%87	%82
ألمانيا	%75	%80	%77
إيطاليا	%84	%76	%71
فرنسا	%70	%82	%75
أستراليا	%72	%68	%57
كندا	%79	%62	%49
البرازيل	%65	%56	%57
كوريا الجنوبية	%62	%67	%46
الولايات المتحدة	%67	%39	%29
الصين	%46	%46	%22
تركيا	%49	%36	%21
الهند	%43	%30	%19
المملكة المتحدة	%26	%26	%32
المملكة العربية السعودية	%23	%11	%14

1. يعتمد البنك الدولي تصنيفات لأحجام المنشآت تختلف عن التصنيف السعودي الرسمي، حيث يصنف المنشآت إلى صغيرة (5–19 موظفاً)، ومتوسطة (20–99 موظفاً)، وكبيرة (100 موظف فأكثر)، مقارنةً بالتصنيف السعودي الذي يحددها بـ6–49، و50–249، و250 موظفاً فأكثر، على التوالي، لضمان مقارنة زمنية متقاربة، اقتصر الرسم على الدول التي تتوفر لها بيانات استطلاعات المؤسسات لعام 2024 أو أحدث

المصادر: استطلاعات المؤسسات - البنك الدولي

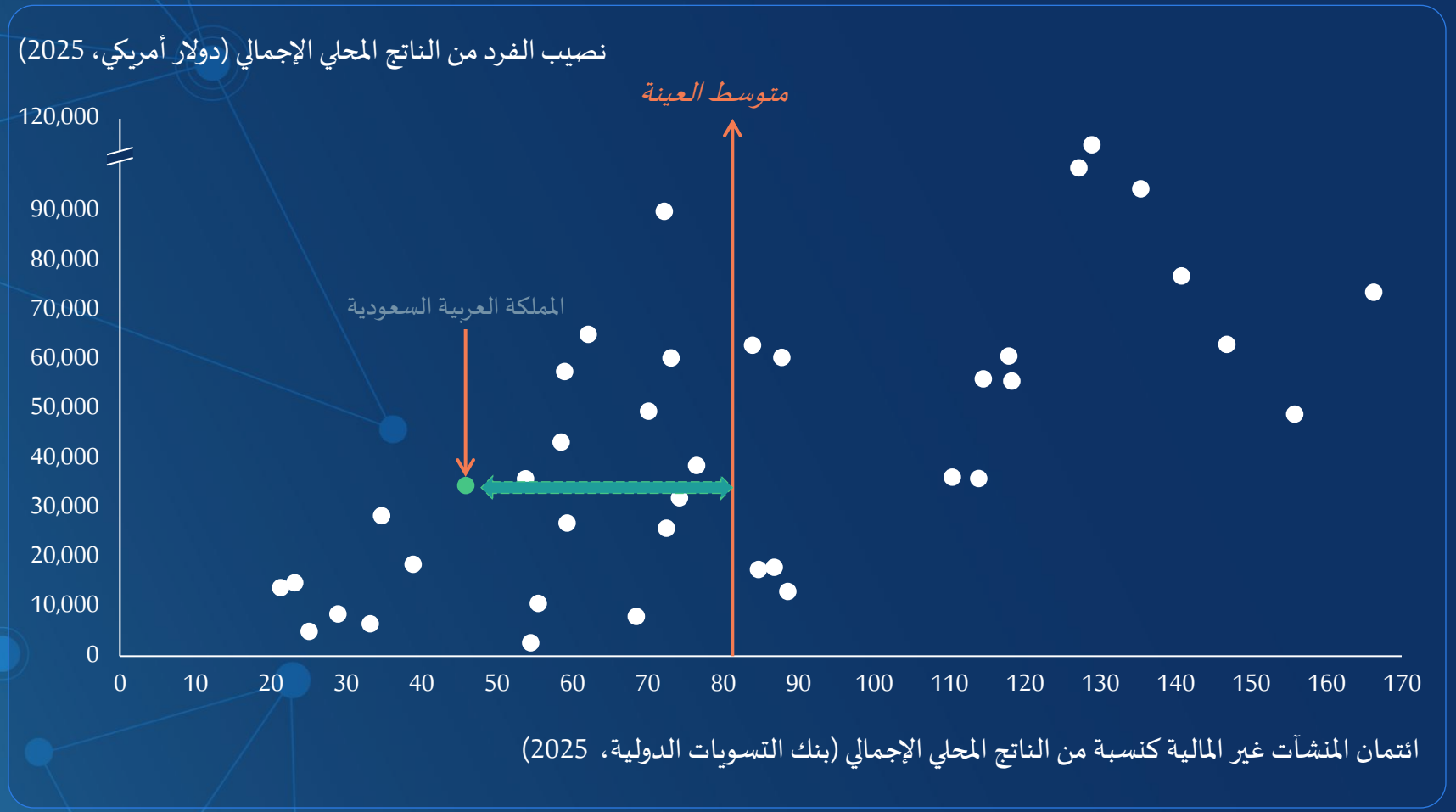
المرئيات الرئيسية

- وفق استطلاعات البنك الدولي (2025)، نحو 15% من المنشآت السعودية أفادت بأنها تمتلك قرضاً بنكياً أو حداً ائتمانياً، مع تفاوت حسب الحجم (14% صغيرة، 11% متوسطة، 23% كبيرة)
- في عدد من الدول المرجعية (مثل اليابان وألمانيا وإيطاليا)، تتجاوز هذه النسب 70% عبر فئات الحجم المختلفة، ما يوضح فجوة تغطية
- غالبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية (~92%) تمتلك حسابات بنكية، ما يشير إلى أن توسيع منح الائتمان قد يكون مساراً عملياً لتعزيز التغطية التمويلية

الفجوة التمويلية:

هناك ارتباط بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات ائتمان المنشآت كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وبنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي



المرئيات الرئيسية

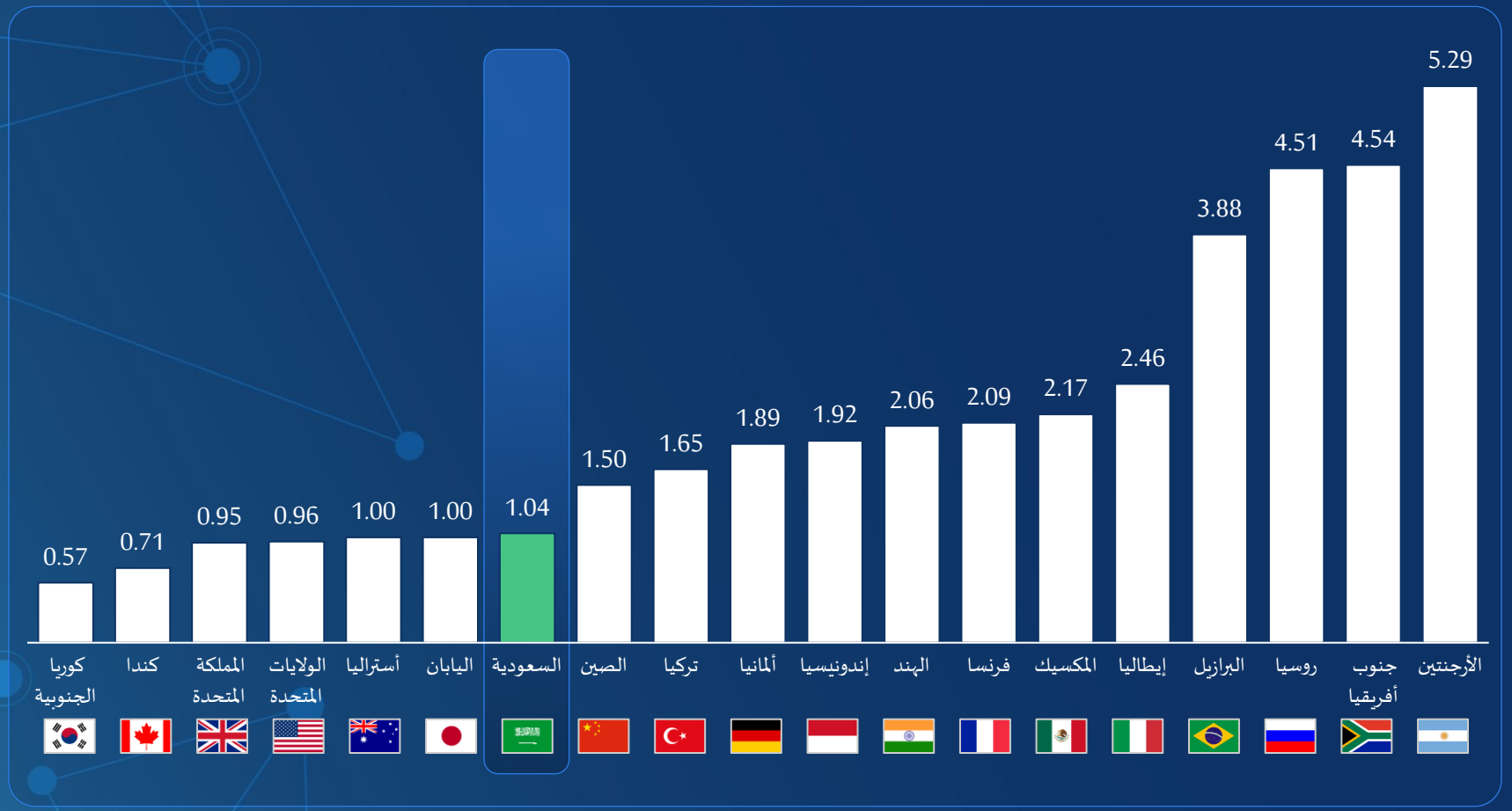
- **هناك ارتباط ايجابي** بين ائتمان المنشآت كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كما تشير البيانات المستمدة من 41 اقتصادا .
- **تشير دراسة هسيه وكلينو** ايضا بأن هناك ارتباط ايجابي بين حجم الائتمان الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وانتاجيتها .
- **بلغت فجوة الائتمان الممنوح لمنشآت المملكة** كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي 35 نقطة مئوية مقارنة بمتوسط العينة البالغ 81.1%، والتي تُقدّر بحوالي 1700مليار ريال من الائتمان الإضافي الموجَّه للشركات بجميع أحجامها؛ منها نحو 340 مليار ريال لحصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة عند مستهدف رؤية 2030 البالغ 20%، أو نحو 200 مليار ريال عند حصتها الحالية البالغة 11.5%.

المصدر: بنك التسويات الدولية (الائتمان الممنوح للشركات غير المالية، الربع الثالث 2025)؛ البنك الدولي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، 2025)؛ هسيه وكلينو (2009)، "سوء تخصيص الموارد والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في قطاع التصنيع في الصين والهند"، المجلة الفصلية للاقتصاد، تصريح الرئيس التنفيذي لبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع صحيفة الاقتصادية في مايو 2026

الفجوة التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تعد نسبة التعثر في المملكة منخفضة نسبيا عن المستويات العالمية، بما قد يتيح مجالًا إضافيا في تحمل جانب من المخاطر

نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في دول مجموعة العشرين، %، 2025[1]



المرئيات الرئيسية

- بلغت نسبة القروض المتعثرة في السعودية 1.04% فقط، أقل بنحو 45% من وسيط مجموعة العشرين (1.89%)، مما يضعها ضمن أدنى سبع اقتصادات في المجموعة ويعكس قوة الأصول المصرفية ومحدودية المخاطر الائتمانية لدى القطاع المصرفي بالمملكة.
- ومن الجدير بالذكر أن "كلفة المخاطر" لدى القطاع المصرفي السعودي تظل منخفضة عند نحو 0.3% وفق التقارير القطاعية لعام 2025م[2]

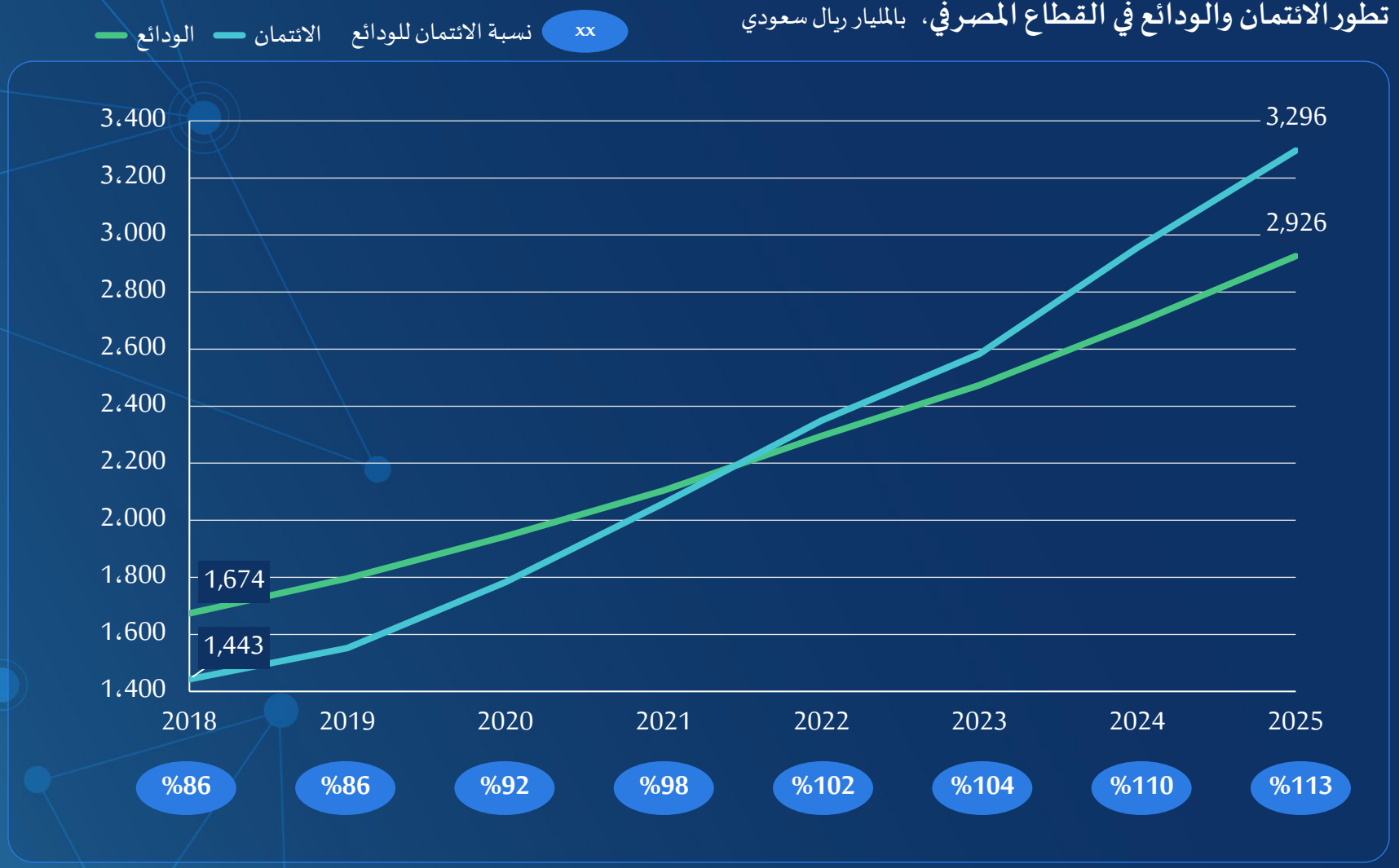
1. 2024: الصين، فرنسا، جنوب أفريقيا، تركي، 2026: كوريا الجنوبية
2. وفقاً لتقرير نبض البنوك الصادر عن شركة ألفاريز آند مارسال Alvarez & Marsal

المصدر: البنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية) وصندوق النقد الدولي؛ اليابان: هيئة الخدمات المالية؛ كوريا: هيئة الرقابة المالية. تختلف أحدث فترة متاحة حسب الاقتصاد

الفجوة التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

3أ. تجاوز حجم الائتمان حجم الودائع بنسبة 13% مع نهاية العام 2025م

تطور الائتمان والودائع في القطاع المصرفي، بالمليار ريال سعودي



المرئيات الرئيسية

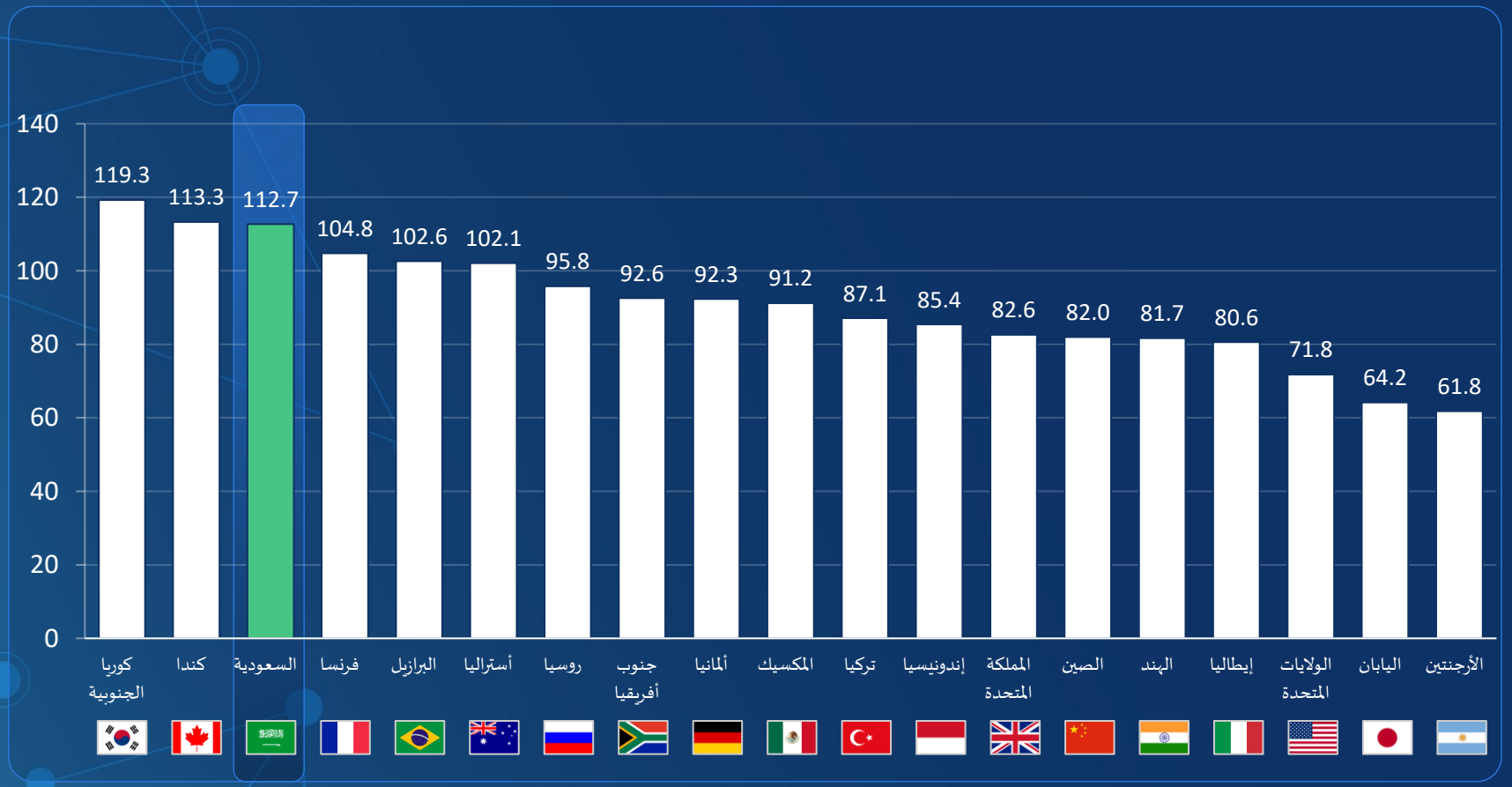
- يشير ارتفاع نسبة الائتمان إلى الودائع من 86% عام 2018م إلى 113% عام 2025م إلى نمو الائتمان بوتيرة أسرع من نمو الودائع، مما قد يفرض ضغوطًا على السيولة ويحدّ من قدرة القطاع المصرفي على مواصلة التوسع الائتماني بالمعدلات الحالية.
- قد يؤدي استمرار هذه الفجوة إلى زيادة الاعتماد على مصادر تمويل أخرى ورفع تكلفة التمويل الهامشية لدى البنوك.
- تبرز أهمية تعزيز نمو الودائع والمدخرات المحلية، وتنويع مصادر التمويل المستقرة، لدعم استدامة التوسع الائتماني.

. المصدر :البنك المركزي السعودي، نشرة الإحصاءات الشهرية :مطلوبات البنوك التجارية (10b)وائتمان البنوك (12d)

الفجوة التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تعد المملكة ثالث أعلى دولة في مجموعة العشرين من حيث نسبة الائتمان إلى الودائع

نسبة الائتمان المصرفي إلى الودائع في دول مجموعة العشرين[1-3]، نهاية 2025 | النسبة المئوية



المرئيات الرئيسية

- بلغت نسبة الائتمان إلى الودائع **112.7%** في المملكة، مقابل وسيط اتجاهي قدره **91.2%** لدول مجموعة العشرين[1]
- نما الائتمان **11.5%** خلال 2025، مقابل **8.7%** للودائع؛ ما يبرز أهمية توسيع قاعدة الودائع الادخارية الأطول أجلاً لدى الأفراد والشركات بالإضافة إلى تعزيز مصادر التمويل البديلة

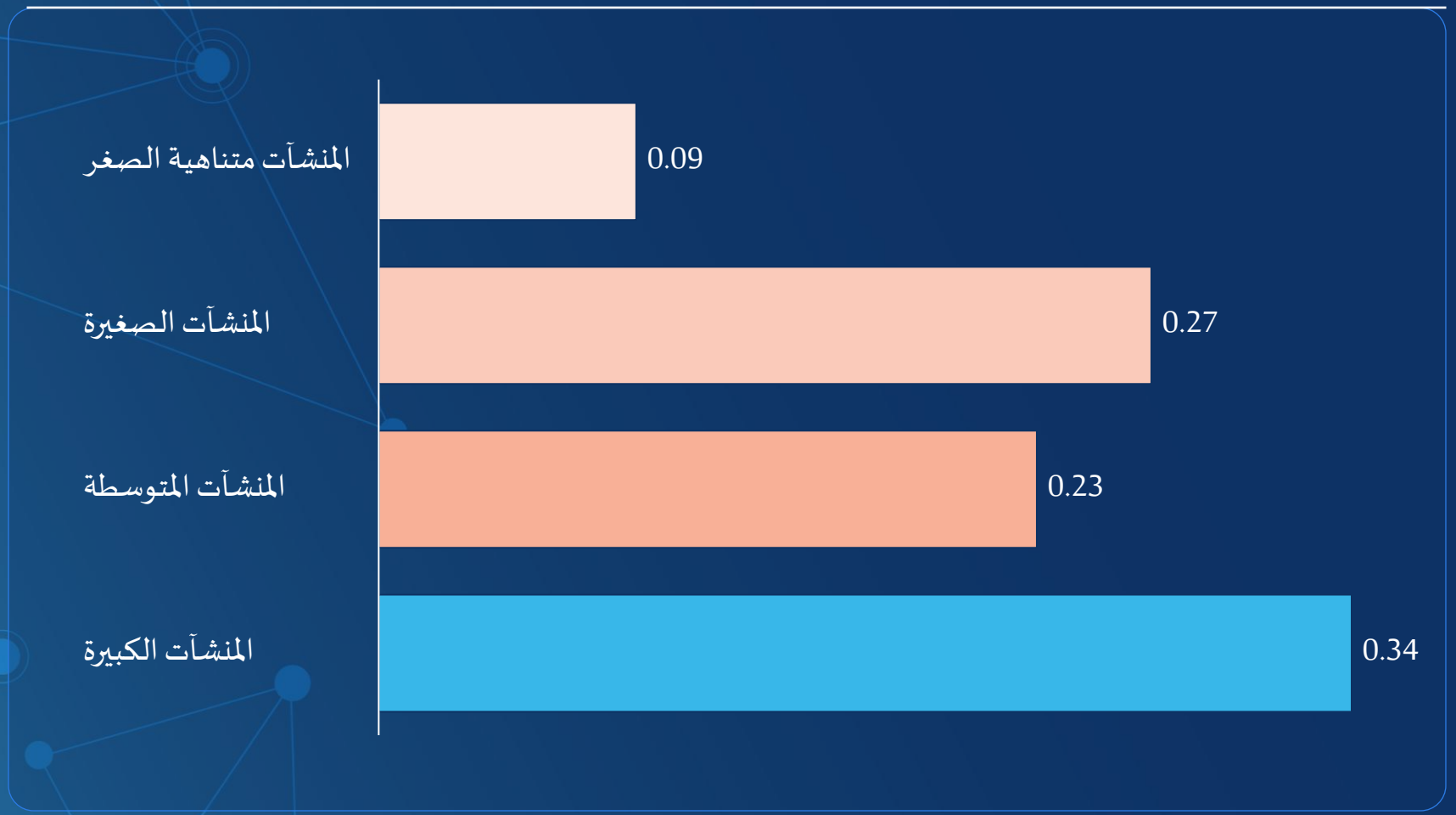
1 تشمل المقارنة 19 دولة ذات سيادة في مجموعة العشرين
2 تعد المقارنة اتجاهية بسبب اختلاف النطاق المؤسسي وتعريفات الائتمان والودائع بين الدول
4 لا يقيس المؤشر فجوة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مباشرة؛ بل يوضح سياق التمويل الأوسع في النظام المصرفي

المصدر: البنك المركزي السعودي؛ البنوك المركزية والجهات الرقابية الوطنية للدول المشمولة.

الفجوة التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

المنشآت متناهية الصغر تولّد إيرادات تشغيلية أعلى مقابل الائتمان المتاح

نسبة الائتمان إلى الإيرادات التشغيلية[1]، هللة في الريال



المرئيات الرئيسية

- تبرز فرصة لزيادة توجيه الائتمان إلى المنشآت متناهية الصغر؛ إذ تحصل على نحو 0.09 ريال من الائتمان مقابل كل ريال من الإيرادات التشغيلية، مقارنة بـ0.34 ريال للمنشآت الكبيرة، مما يشير إلى انخفاض كثافة تمويلها ، ومن شأن توسيع التمويل الموجّه للمنشآت القابلة للنمو دعم توسعها واستدامتها المالية، مع مراعاة الجدارة الائتمانية.

1. استخدمت بيانات الائتمان لعام 2024 في هذا العمود نظرا لتوفر الايرادات التشغيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسط من الهيئة العامة للإحصاء لعام 2024 فقط وتم احتسابه بقسمة إجمالي الائتمان على إجمالي الايرادات التشغيلية لفئة الحجم المعنيّة

محـــاور الورقـــة

المحور الأول: دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

- عدد المنشآت
- مساهمتها في التوظيف
- أهميتها في تنويع الاقتصاد
- مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي

المحور الثاني: واقع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- تطور حجم التمويل
- حصة المنشآت من اجمالي التسهيلات الائتمانية
- توزيع التمويل بين البنوك وشركات التمويل
- مقارنة الوضع الحالي مع المستهدفات في 2030
- مقارنة الوضع الحالي مع دول مختارة

المحور الثالث: تحديات الحصول على التمويل و أبرز النتائج

- منهجية التحليل
- محددات الحصول على التمويل:

أ. إجمالي المعروض من الائتمان

ب. حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الائتمان (علاوة المخاطر, تكلفة الخدمة, هيكل السوق)

المحور الرابع: الحلول المقترحة

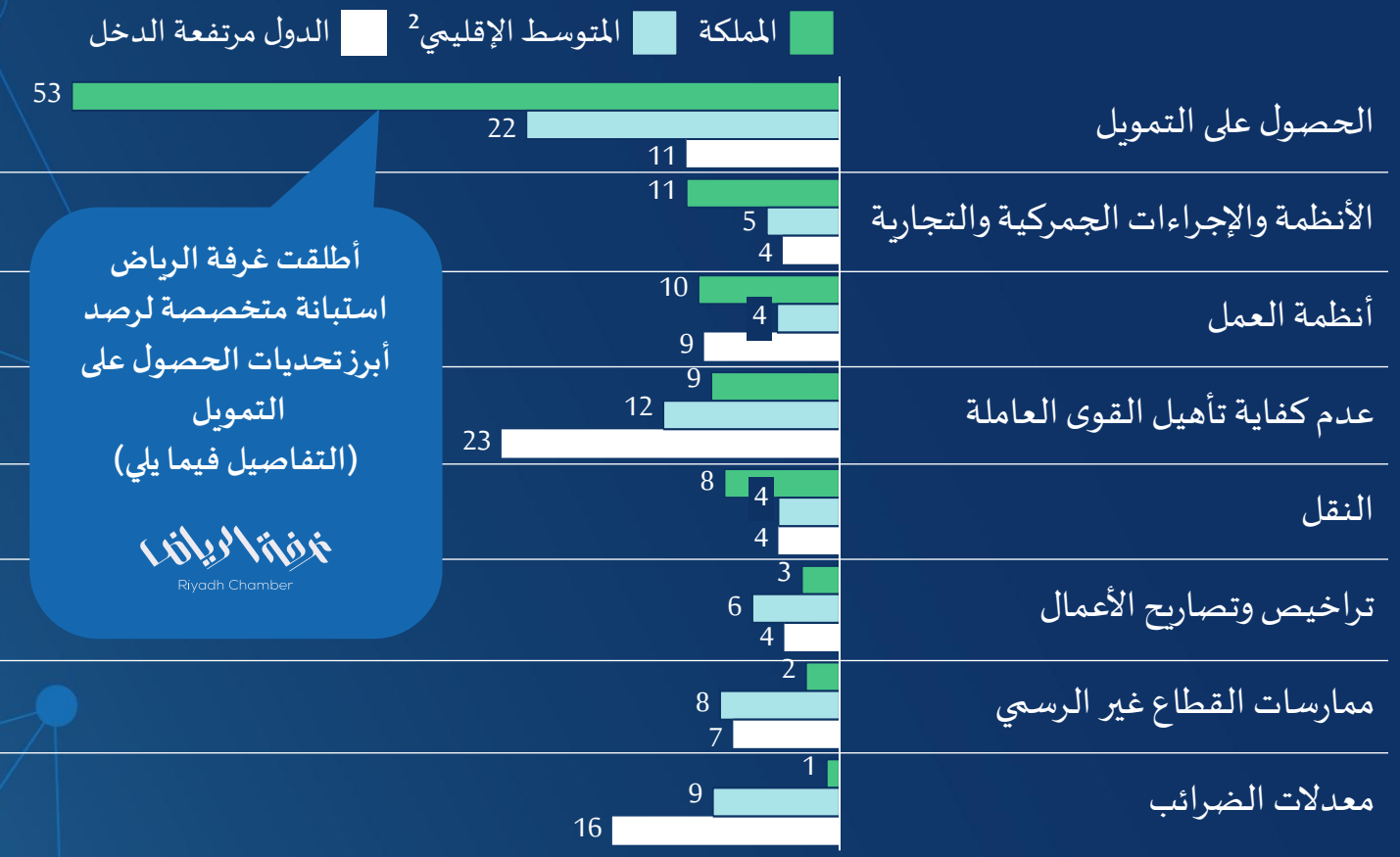
الحلول المقترحة لتعزيز وصول المنشآت إلى التمويل:

- تعزيز ضمانات كفالة
- مؤشرات مرجعية لمخاطر القطاعات
- بوابة موحدة للتأهيل المسبق
- ملف ائتماني قابل للنقل
- تعزيز التعاون بين صناديق التنمية الوطنية وجهات التمويل البديلة
- إرشادات تنظيمية للمحافظ

تشير نتائج استبانة البنك الدولي إلى تصدّر تحديات الحصول على التمويل قائمة أبرز معوقات المنشآت في المملكة، وبشكل أكبر لدى المنشآت الصغيرة

THE WORLD BANK

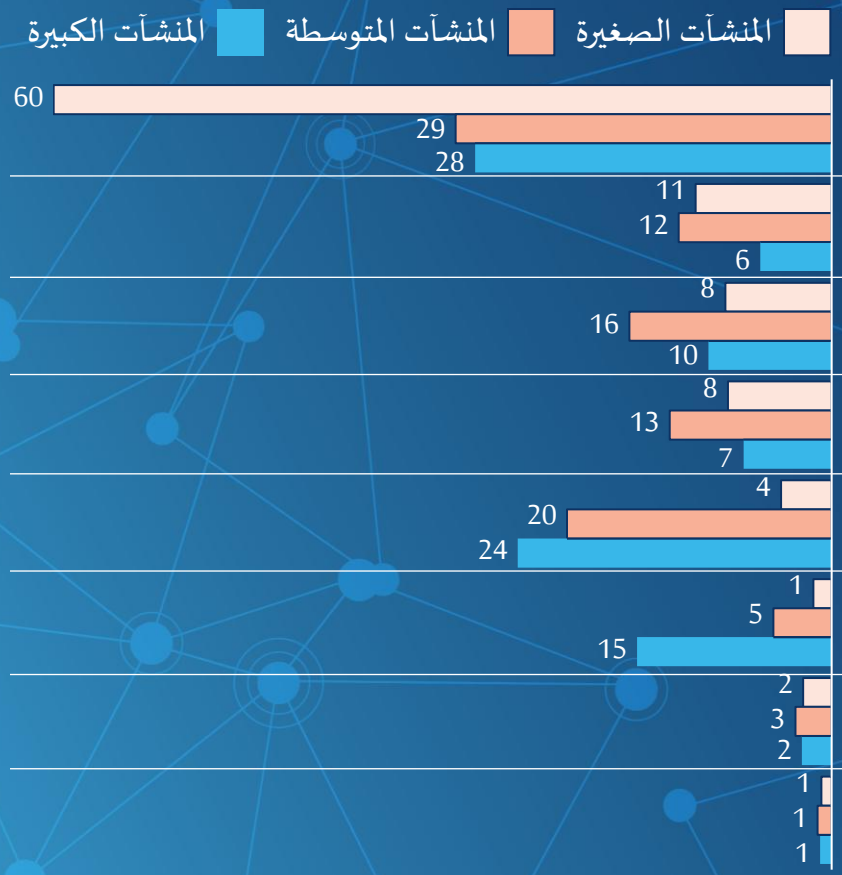
أبرز التحديات التي تواجهها المنشآت بناءً على استبانة البنك الدولي، 2025، % من المنشآت



أطلقت غرفة الرياض استبانة متخصصة لرصد أبرز تحديات الحصول على التمويل (التفاصيل فيما يلي)

غرفة الرياض Riyadh Chamber

أبرز التحديات في المملكة حسب حجم المنشأة[1]، 2025، % من المنشآت



1. يعتمد البنك الدولي تصنيفات لأحجام المنشآت تختلف عن التصنيف السعودي الرسمي، حيث يصنف المنشآت إلى صغيرة (5–19 موظفاً)، ومتوسطة (20–99 موظفاً)، وكبيرة (100 موظف فأكثر)، مقارنةً بالتصنيف السعودي الذي يحددها بـ6–49، و50–249، و250 موظفاً فأكثر، على التوالي
2. الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان

المصادر: البنك الدولي https://ent.news/2026/6/166.pdf

غرفة الرياض Riyadh Chamber

المحور الثالث: تحديات الحصول على التمويل و أبرز النتائج

تتصدر شروط التمويل والضمانات وتعقيد الإجراءات التحديات بنسبة 85% و76% و73% على التوالي

أبرز التحديات التي تواجهها المنشآت بناءً على استبانة التمويل، % من المنشآت



المصادر: تحليل نتائج الاستبيان، غرفة الرياض

العوامل الرئيسة لمحدودية حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل



أ. إجمالي المعروض من الائتمان

يتحدد بعوامل كلية ومنهجية مثل السياسة النقدية، والأطر التنظيمية، ونضج أسواق رأس المال



ب. حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الائتمان

تتأثر حصة المنشآت من الائتمان بعلاوة المخاطر وتكلفة الخدمة وهيكل السوق

أوّلا: إجمالي المعروض من الائتمان

أ. التحديات المؤثرة في إجمالي المعروض الائتماني و أثرها في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

التحدي	السياسة المالية والاقتراض العام	السياسة النقدية	التنظيم الاحترازي	الادخاروالودائع	أسواق رأس المال
الوصف	قد تؤدي السياسة المالية التوسعية، عند تمويلها من خلال زيادة الاقتراض العام وإصدارات أدوات الدين الحكومية، إلى استقطاب جزء من السيولة المتاحة لدى البنوك والمستثمرين، بما قد يرفع تكلفة التمويل ويزاحم تمويل منشآت القطاع الخاص	قد تؤدي السياسة النقدية الانكماشية (مثل ارتفاع أسعار الفائدة) إلى زيادة تكلفة الاقتراض بين البنك المركزي والبنوك مما قد يقلص قدرتها على التوسع الائتماني	قد تحد متطلبات رأس المال والسيولة من قدرة البنوك على تمويل المنشآت الأعلى مخاطرة ومنها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ايضا صعوبة وطول اجراءات اصدار رخص التمويل لجهات اقراض جديدة يحد من المنافسة في قطاع التمويل	يؤدي نمو الودائع والمدخرات طويلة الأجل بوتيرة أبطأ من نمو الائتمان إلى زيادة الضغوط على السيولة المصرفية، مما قد يحدّ من قدرة البنوك على مواصلة التوسع في تمويل القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	تؤدي محدودية قنوات التمويل غير المصرفي إلى زيادة الاعتماد على البنوك وتقييد بدائل التمويل المتاحة.

العوامل الرئيسة لمحدودية حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل

أ. إجمالي المعروض من الائتمان

يتحدد بعوامل كلية ومنهجية مثل السياسة النقدية، والأطر التنظيمية، ونضج أسواق رأس المال

ب. حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الائتمان

تتأثر حصة المنشآت من الائتمان بعلاوة المخاطر وتكلفة الخدمة وهيكل السوق

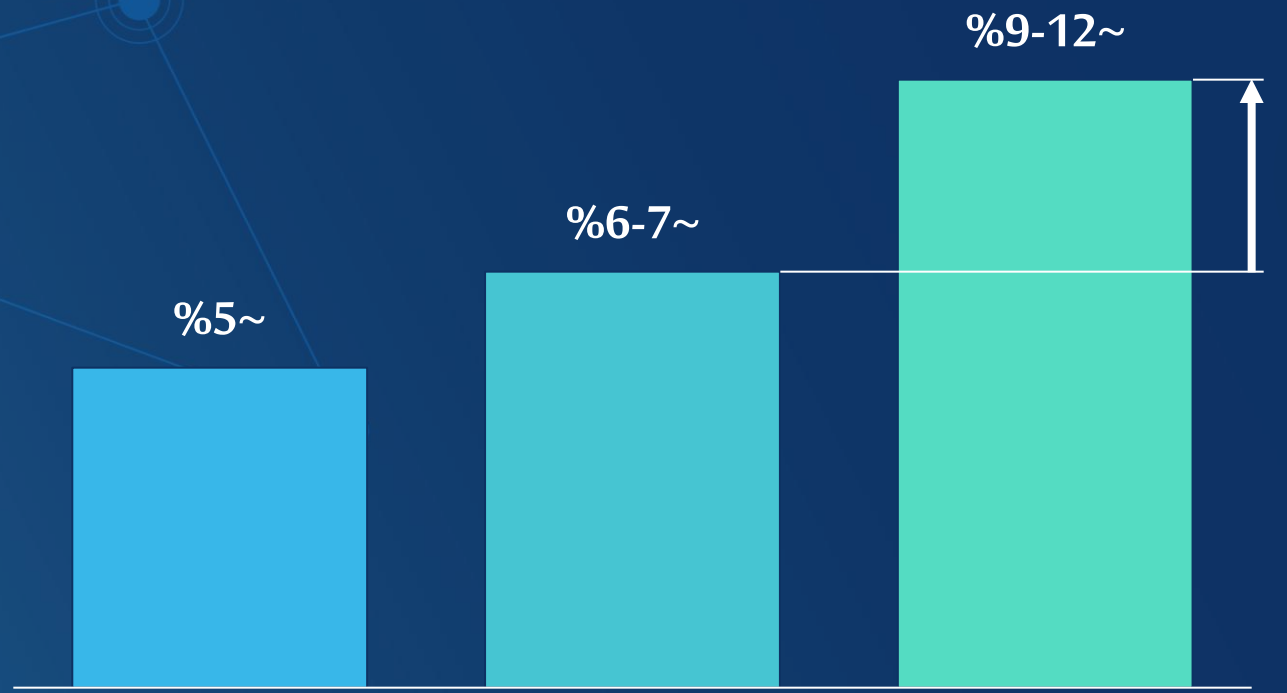
ثانيا: العوامل المؤثرة في حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الائتمان

العوامل الرئيسة الهيكلية	علاوة المخاطر	تكلفة الخدمة	هيكل سوق الائتمان
التحديات	1أ محدودية الضمانات المقبولة: تواجه البنوك صعوبة في الاستفادة من أصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة كضمانات حيث يستند نظام الائتمان على أسس قبول الأصول العقارية والأسهم والنقد، وهي أصول قد لا تمتلكها المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل كافٍ	2أ ثبات تكاليف التقييم: تتقارب تكاليف دراسة وتقييم القروض بصرف النظر عن حجم التمويل، مما يقلل الجدوى الاقتصادية للقروض الصغيرة.	3أ تركّز التمويل المصرفي: **ارتفاع الربحية المعدلة بالمخاطر في تمويل المنشآت الكبيرة يشجع البنوك على توجيه الائتمان إليها.**
	1ب فجوات البيانات محدودية البيانات الائتمانية والقطاعية تضعف دقة تقييم المخاطر، وقد تؤدي إلى رفع علاوة المخاطر.	2ب تقليدية قنوات الخدمة: استمرار الاعتماد على الفروع ومديري العلاقات يرفع تكلفة خدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة	3ب محدودية التمويل البديل: **ضعف حصة جهات التمويل غير المصرفية يزيد اعتماد المنشآت على القروض البنكية.**
			3ج ضعف المنافسة: تركّز التمويل لدى عدد محدود من البنوك يقلل الحوافز لتطوير المنتجات وتحسين شروط التمويل

ثانيا: حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الائتمان

1. هامش الإقراض الذي تقدمه جهات التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

هامش اقتراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة (في عام 2026)



المرئيات الرئيسية

- تُقرض البنوك بعضها البعض وفق معدل سايبور، وهو معدل يكاد يخلو من المخاطر.
- تقترض المنشآت الكبيرة عادةً بسعر يقارب سايبور + 1-2%، وهو ما يغطّي مخاطر الائتمان وتكاليف رأس المال التنظيمي وهامش ربح البنك.
- تدفع المنشآت الصغيرة والمتوسطة علاوة إضافية تتراوح بين 4 و 7 نقاط مئوية فوق ما تدفعه المنشآت الكبيرة، وتعكس العائد الذي يطلبه المُقرضين للتعويض عن ارتفاع مستوى المخاطر المرتبط بها أو تكلفة دراسة الطلب أو حجم التمويل الصغير نسبيًا.
- يتأثر هامش الاقتراض كذلك بعمر المنشأة وغيره من العوامل ذات الصلة؛ حيث يصل معدل فشل المنشآت الناشئة في أمريكا إلى 50-80% في سنواتها الخمس الأولى وهو ما يساهم عادةً في تحفظ البنوك برفع الهوامش[1] .

1. لا تغطي هذه الورقة التحليل بحسب فئات عمر المنشأة لمحدودية توفر البيانات

المصدر: البنك المركزي السعودي لسعر الإقراض بين البنوك، مواقع البنوك المعلن فيها مدى نسبة الفائدة مثل بنك الرياض والبنك الاول ،باقي أسعار الفائدة بحسب مداخلات الخبراء ، معدل فشل المنشآت الناشئة مأخوذ من مكتب إحصاءات العمل الأمريكي (BLS)

أوّلا: علاوة المخاطر

1أ. تفاوت قبول الأصول كضمانات يحدّ من وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل

أنواع الأصول المقبولة كضمانات لدى البنوك

	مقبولة كضمانات	غير مقبولة أو متعسرة كضمانات
أصول متاحة لجميع الشركات *ملاحظة: ما عدا الضمانات الشخصية*	**الضمانات الشخصية:** ضمان المالك / المدير[1] *ملاحظة: لا تعد هذه من اصول الشركة أو المؤسسة عادةً، ولكن قد تقبل لدى الجهات المُقرضة كضمان*	**العقارات السكنية المشغولة من مالكها** **المعدات والآلات:** المعدات الصناعية العامة **الذمم المدينة:** الذمم المدينة التجارية والفواتير [2] **المخزون:** المخزون والمواد الخام[3]
أصول تتركز لدى المنشآت الكبيرة	**العقارات الاستثمارية:** المكاتب ومتاجر التجزئة والعقارات الصناعية وغيرها **النقد وما في حكمه:** الودائع والحسابات المقيّدة **الأسهم المدرجة:** الأسهم المتداولة في الأسواق المالية	**المركبات:** جميع انواعها **الأصول غير الملموسة:** العلامات التجارية، وبراءات الاختراع، والبرمجيات

تقدم بعض شركات التقنية المالية، مثل ليندو، حلولا مستحدثة تشمل تمويل الذمم المدينة

المرئيات الرئيسية

- تمنح البنوك التمويل بثقة أكبر مقابل العقارات والنقد والمركبات، وهي أصول تمتلكها المنشآت الكبيرة على نطاق واسع، والتي لا تتوفر لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالقدر الكافي.
- بذلك، فإن هيكل نظام الضمانات الحالي لا يتواءم بالشكل الكافي مع طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

> تعزيز البنية التحتية الائتمانية، مثل سجلات الضمانات، والتحول نحو ضمانات قائمة على المخاطر، سيكونان من العوامل الرئيسية لتحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. بالإضافة إلى ذلك، من شأن استراتيجيات أوسع لتعميق الأسواق المالية – بما في ذلك التوريق والابتكار في التقنيات المالية – أن تعزز خيارات التمويل المتاحة
>
> **- صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة للمملكة العربية السعودية لعام 2025**

1. أحياناً تكون الضمانات الشخصية المطلوبة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة مرتفعة بالنسبة لحجم التمويل
2. قد تُقبل الذمم المدينة كضمان عند وجود ACK من الجهة المدينة بتحويل المستحقات مباشرةً إلى البنك
3. تتيح بعض البنوك التنازل عن وثيقة التأمين على المخزون والمستودع كرهن إضافي

المصادر: مداخلات الخبراء، صندوق النقد الدولي

1ب. محدودية البيانات وتفاوت جودتها يعيقان التقييم الائتماني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

لا يتوفر لدى البنوك البيانات الكافية لتقييم متكامل للجدارة الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

الموضوع	بسبب الفجوات في البنية التحتية	بسبب الخصائص المالية المنشآت الصغيرة والمتوسطة
السجل الائتماني *هل سددت المنشآت قروضها في السابق؟*	• تُعد «سمة» المصدر الرئيس للمعلومات المتعلقة بالتزامات المنشآت لدى جهات التمويل المرخّصة، فيما تستكمل «بيان» هذه المعلومات ببيانات الائتمان التجاري؛ إلا أن التغطية تظل محدودة للمنشآت التي لا تمتلك تاريخًا ائتمانيًا سابقً[2]. • لا يوجد توثيق منهجي لسجل المدفوعات التجارية للموردين.	• العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات فردية تعتمد على ائتمان تجاري غير رسمي أو تمويل عائلي لا يظهر في السجلات الائتمانية.
الإيرادات والربحية *هل تتمتع المنشأة بمتانة مالية؟*	• محدودية مشاركة بيانات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك مع جهات الإقراض. • لا يوجد مصدر مركزي يتيح للبنوك التحقق من هوامش الربحية المبلّغ عنها ذاتيًا.	• هنالك عدد من المنشآت الصغيرة دون الحد الذي يستوجب التدقيق المالي (خصوصاً المؤسسات الفردية)، وبالتالي لا تخضع قوائمها المالية للمراجعة[1] .
التدفقات النقدية *هل تستطيع المنشأة تحمل تكلفة القروض؟*	• محدودية في تقديرات التدفقات المالية للمنشآت الحديثة.	• لا تزال بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة تمارس عمليات تجارية دون استخدام نظام الدفع الالكتروني المفوتر، مما يخلق فجوات في سجل المعاملات.

المرئيات الرئيسية

- لا تزال البيانات المتاحة حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة محدودة وغير مترابطة بشكل كامل، مما يتيح فرصة لتعزيز تكامل ومشاركة البيانات وتمكين البنوك من تقييم الجدارة الائتمانية بصورة أكثر شمولاً ودقة

1. منصة قوائم من وزارة التجارة تُعفي المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر خصوصا من تعيين مراجع حسابات عند تحقق احد أمرين: إيرادات وأصول ≥ 10 ملايين ريال أو عدد موظفين ≥ 49؛ فتُودع القوائم في منصة «قوائم» غير مدققة
2. بلغت تغطية المعلومات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو 6% عند إطلاق شركة بيان في 2017 (حسب وزير التجارة عند الاطلاق)؛ وأصدر البنك المركزي تعليمات لمشاركة المعلومات الائتمانية مع بيان لرفع جودة معلومات هذا القطاع

1ب. هناك فجوة في توفر البيانات المالية لتمكين البنوك من عملية تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

بيانات مرجعية لاقتصادات مختارة

الدولة	الجهة أو النظام	متوسطات القطاع: النسب المعيارية	متوسطات القطاع: احتمالية التعثر	متوسطات القطاع: معدلات الاستمرارية
السعودية	سمة - قوائم - بيان	✓	✓	✗
فرنسا	ملف البنك للشركات - سجل الشركات	✓	✓	✗
ألمانيا	سجل الشركات - كريدتريفورم	✓	✓	✗
إسبانيا	بيانات الميزانية العمومية المركزية - سجل المخاطر الائتمانية	✓	✓	✗
إيطاليا	وكالة سيرفيد - السجل المركزي للمخاطر	✓	✓	✓
أمريكا	دراسات القوائم المالية (ProSight)	✓	✓	✗
كندا	وزارة الصناعة الكندية	✓	✗	✓
كوريا	قاعدة بيانات DART - NICE Value Search	✓	✓	✗
اليابان	جمعية CRD - TDB	✓	✓	✗

رغم توفر بيانات مرجعية من قبل قاعدة البيانات الوطنية (NDP) التابعة لسمة، إلا أن بعض الجهات التمويلية أشارت إلى الحاجة إلى تعزيز مستوى تفصيل البيانات وتوسيع نطاقها

سمة SIMAH

المرئيات الرئيسية

- لا يزال هناك فجوة في توفر البيانات المرجعية المتعلقة بتقديم الائتمان مقارنة ببعض الدول الأخرى، لا سيما المتوسطات القطاعية.

ملاحظة: النسب المعيارية: مقارنة المنشأة بمتوسط قطاعها؛ معدلات الاستمرارية: مخاطر توقف النشاط للمنشآت بلا تاريخ ائتماني.

المصادر: بنك فرنسا، البنك الاتحادي الألماني (بوندسبنك)، بنك إسبانيا، وكالة سيرفيد، مسجل الشركات في المملكة المتحدة، دراسات القوائم المالية السنوية الصادرة عن وكالة إدارة المخاطر، وزارة الصناعة الكندية، مكتب الائتمان الكوري، سمة

1ب. تشير التجارب الدولية إلى أن البيانات موثوقة قد تُغني عن الضمانات وتحوّل تمويل المنشآت الصغيرة إلى خدمة فورية

Halyk — كازاخستان

بنك تجاوز مئويته ويملك **أوسع شبكة فروع في بلاده**، دليل أن التحوّل ممكن للمؤسسات القائمة. وحّد بياناته في منصة رقمية للمنشآت، وربط **كل منتج بمصدر بيانات يُغني عن الضمان**: تمويل في **خمس دقائق** من حركة الحساب، وتمويل لنقاط البيع من تسوياتها، وتخصيم يجعل **العقد الحكومي نفسه مصدر السداد**.

الأثر: 93% من تمويلات المنشآت تُمنح رقمياً بقيمة 2.6 مليار دولار في النصف الأول من 2026.

WeBank — الصين

تأسس في 2014 بلا فروع، وأطلق في 2017 **أول تمويل للمنشآت الصغيرة بلا ضمان وبلا زيارة ميدانية**. جوهر التجربة **قناتا بيانات فتحتهما الدولة: الضرائب والسجل التجاري**؛ فيقرأ بتصريحٍ من المنشأة الإقرارات والفواتير والالتزامات وحتى **استهلاك الكهرباء**، لتحلّ محل القوائم المراجعة والرهن، ويصدر **القرار آلياً في دقائق**.

الأثر: 66% من العملاء بلا سجل ائتماني سابق، وتعثر دون 1%، أقل من نصف متوسط القطاع.

Nubank — البرازيل

أطلق في 2019 حساباً للمنشآت يُفتح من الهاتف مجاناً ودون تمويل في البداية: **جمع البيانات الموثوقة قبل منح المخاطر**. ومع مجانية التحويلات الفورية تمرّ الإيرادات كاملة عبر حسابه لدى **تسعة من كل عشرة عملاء**، فبُني الائتمان تدريجياً: بطاقة، فرأس مال عامل، فخصم فواتير، **بتقييم مستمر ومو افقة في أقل من 24 ساعة**.

الأثر: 6 ملايين منشأة عميلة في 2026، صعوداً من 4.3 مليون قبل عامين.

WIO BANK PJSC — الامارات

بنك رقمي بلا فروع انطلق في 2022 بادئاً بالمنشآت قبل الأفراد: حساب يُفتح في دقائق، حتى صارت **منشأتان من كل خمس منشآت جديدة** تفتح حسابها لديه. يقرأ **بيانات المحاسبة والضرائب** بدل طلب المستندات، ويقدّم التمويل من **شاشة نقاط البيع نفسها**: تسعير على التدفق اليومي، وسداد كنسبة من كل بيع.

الأثر: أكثر من 120 ألف منشأة اتخذته بنكها الأساسي، ومليار درهم لسلاسل الإمداد في عام واحد.

البيانات الموثوقة هي القاسم المشترك

سجل تجاري يثبت المنشأة ومالكها، و إقرارات ضريبية وفو اتير إلكترونية بدل القو ائم المراجعة، وتدفق نقدي لحظي من الحساب أو نقاط البيع، ومؤشرات تشغيل كالتأمينات والكهرباء بمو افقة صاحبها، وآلية سداد من الإيراد أو العقد تحلّ محلّ الرهن ممكنة ببنية تقنية

المصادر: الإفصاحات والبيانات الصحفية الرسمية للبنوك الأربعة (2024–2026)، ومنتدى تمويل المنشآت العالمي 2024.

ثانيا: نموذج الخدمة

2أ. تتقارب إجراءات وتكاليف منح التمويل بصرف النظر عن حجم المنشأة، مما يرفع التكلفة النسبية لخدمة التمويلات الصغيرة

تبقى تكلفة عملية منح الائتمان لدى البنوك ثابتة إلى حدٍ كبير بغض النظر عن حجم التمويل

تكلفة ثابتة | تكلفة متغيرة

1 استقطاب العملاء	2 طلب التمويل	3 دراسة و اتخاذ القرار الائتماني	4 اكتمال الطلب	5 السداد وإدارة القرض
العلامة التجارية والتسويق	تقديم الطلب بمساعدة مدير العلاقة	إجراءات اعرف عميلك	خطاب عرض مشروط	التحصيل عبر الخصم المباشر
فحص العملاء المحتملين من قبل مدير العلاقة	جمع الوثائق	المذكرة والتحليل الائتماني	توثيق التسهيلات	المراجعة السنوية للتسهيلات
فتح الحساب	تحديد الضمانات	تقييم الضمانات	الصرف	متابعة المتأخرات
		التسعير القائم على المخاطر		التحصيل والاسترداد
		اعتماد لجنة الائتمان		إعادة التقييم عند التجديد

المصدر: مداخلات الخبراء

المرئيات الرئيسية

- نظرًا لتشابه إجراءات معالجة طلبات التمويل، تتقارب تكاليفها بصرف النظر عن حجم التمويل؛ مما يجعل الطلبات الأكبر حجمًا أكثر جدوى للبنوك، وغالبًا ما ترتبط هذه الطلبات بالمنشآت الكبيرة.

ثانيا: نموذج الخدمة

2ب. استمرار اعتماد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على القنوات التقليدية يرفع تكلفة خدمة التمويل

المرئيات الرئيسية

- اعتمادا على نتائج تحليل الاستبانة، تبيّن انخفاض التكلفة كلما زادت الرقمنة والأتمتة في معالجة طلبات التمويل المعززة بالبيانات، وهو ما قد يساهم في تفسير بقاء تكلفة الحصول على التمويل مرتفعة عند المنشآت الصغيرة.

	قنوات الخدمة المعتمدة على الفروع ومدراء العلاقات	المنصات المباشرة والإلكترونية	الخدمات المصرفية الرقمية والتطبيقات	التمويل عبر المنصات
القناة				
تكلفة الخدمة	مرتفع	متوسط		منخفض
النموذج	• التطبيقات المعتمدة على مديري العلاقات • الخدمة اليدوية ومعاملات الصرّاف • إدارة النقد	• تقديم الطلبات وإدارتها عبر البوابة الإلكترونية • تحميل الوثائق وسرعة اتخاذ القرارات • انخفاض عدد الزيارات إلى الفروع	• إعداد وتجهيز التطبيق خلال دقائق • الدفع والحصول على الخدمة ذاتيًا • انخفاض مستوى التعامل البشري	• الائتمان المدمج في البرمجيات، حيث يتم منحه وتقييمه ائتمانيًا استنادًا إلى بيانات المنصة والتدفقات النقدية • الأتمتة الكاملة
أمثلة على بعض مقدمي التمويل	SNB، بنك البلاد Bank Albilad، صندوق التنمية الوطني NATIONAL DEVELOPMENT FUND، SME Bank	Funding Circle، Lendo، OakNorth	tide، erad، Starling Bank	shopify SHOPIFY CAPITAL، FOODICS، stripe Capital، amazon lending

ملاحظة: في المملكة العربية السعودية، لا تزال قنوات الخدمة المعتمدة على الفروع ومديري العلاقات هي السائدة، ورغم تنوافر القنوات الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول لتقديم الخدمات، إلا أنها لم تصل بعد إلى مرحلة تقديم الائتمان بشكل رقمي متكامل، كما أن التمويل عبر المنصات الرقمية لا يزال في مراحله الناشئة

3ب. يتركز 95.3% من تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك التجارية، مقابل 4.7% لدى شركات التمويل في عام2025

التسهيلات الائتمانية المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

المؤشر	القناة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	النمو
حجم التمويل *مليار ريال سعودي*	البنوك التجارية	100.8	108.0	170.4	188.6	213.2	258.3	333.5	**446.6**	**23.7% سنوي مركب**
	شركات التمويل الاخرى	7.8	9.4	11.9	14.6	15.8	17.3	18.2	**21.9**	**16.0% سنوي مركب**
النسبة من إجمالي التمويل	البنوك التجارية	%92.8	%92.0	%93.5	%92.8	%93.1	%93.7	%94.8	**%95.3**	**+2.5 نقطة مئوية**
	شركات التمويل الاخرى	%7.2	%8.0	%6.5	%7.2	%6.9	%6.3	%5.2	**%4.7**	**-2.5 نقطة مئوية**
النسبة من إجمالي المحفظة التمويلية للجهة المُموّلة	البنوك التجارية	%5.8	%5.7	%8.0	%7.8	%7.7	%8.4	%9.4	**%11.3**	**+5.5 نقطة مئوية**
	شركات التمويل الاخرى	%16.3	%19.0	%22.0	%21.5	%21.0	%20.4	%18.9	**%20.4**	**+4.1 نقطة مئوية**

المصادر: البنك المركزي السعودي

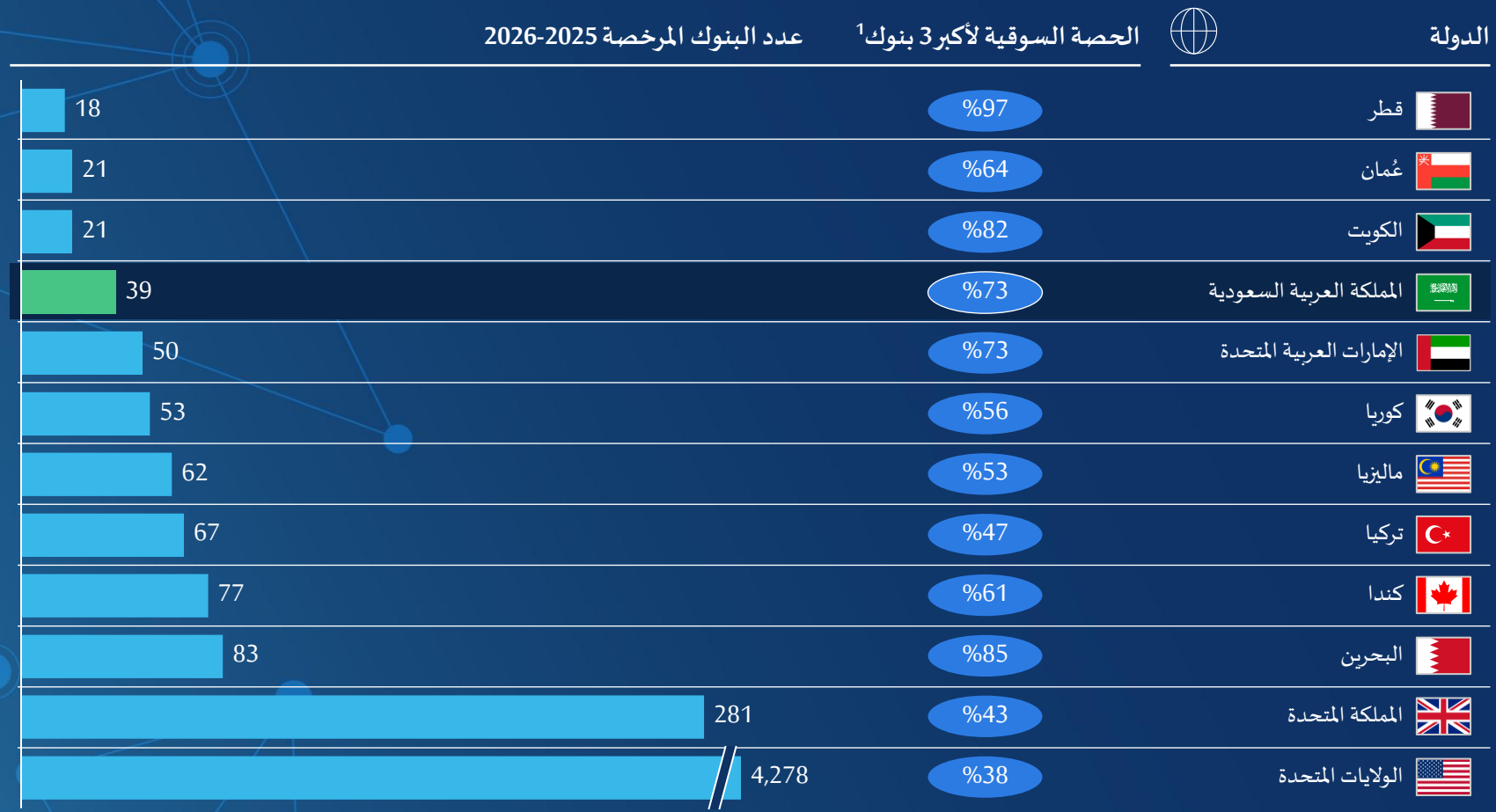
المرئيات الرئيسية

- ارتفع تمويل البنوك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من 100.8 مليار ريال عام 2018م إلى 446.6 مليار ريال عام 2025م، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 23.7%.
- رغم تخصيص شركات التمويل 20.4% من محافظها التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مقابل 11.3% لدى البنوك، لا تتجاوز حصتها 4.7% من إجمالي تمويل القطاع.
- تشير هذه النتائج إلى أهمية توسيع دور شركات التمويل والتمويل البديل لتعزيز المنافسة وتنويع مصادر التمويل.

ثالثا: هيكل سوق الائتمان

3ج. يؤدي التركز في القطاع المصرفي إلى الحد من مستوى المنافسة على منح الائتمان

مستوى تركز البنوك في السوق حسب الدولة



1. الحصى السوقية وفقا لدراسة البنك الدولي في عام 2021

المصدر: ، البنوك المركزية والجهات التنظيمية المصرفية الرسمية في الدول محل المقارنة في 2025 و2026، دراسة البنك الدولي في عام 2021 للحصص السوقية

المرئيات الرئيسية

- يتّسم القطاع المصرفي في السعودية بدرجة عالية من التركز، حيث تستحوذ أكبر ثلاثة بنوك على 73% من إجمالي الأصول وهو النمط السائد في دول الخليج.
- يؤدي تركّز الحصة السوقية في عدد محدود من البنوك الى انخفاض مستوى المنافسة على خدمة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

3ج. ارتفاع تكلفة نقل ملف الائتمان بين البنوك يقلل من حو افز تقديم خدمات تنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

المرئيات الرئيسية

- وفقا لإفادة مجموعات الخبراء تبيّن أن تعدد مراحل الانتقال بين البنوك التجارية يؤدي إلى رفع كلفته، لذلك تميل المنشآت للبقاء مع البنوك الممولة لها، مما لا يحفز البنوك على تحسين خدماتها.
- جاءت نتائج تحليل الاستبانة معززة لهذه الإفادة، حيث وافق 65% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة على ذلك.

إجراءات الانتقال بين البنوك



1. أصدر البنك المركزي السعودي اللائحة التنفيذية المحدَّثة لنظام مراقبة شركات التمويل في 22 ديسمبر 2025م، وتضمنت أحكامًا للسداد المبكر نطاقها عقود التمويل ذات الدفعات الشهرية، وقد لا تنطبق على التسهيلات التجارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تبقى خاضعة لبنود العقد

محـــاور الورقـــة

المحور الأول: دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

- عدد المنشآت
- مساهمتها في التوظيف
- أهميتها في تنويع الاقتصاد
- مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي

المحور الثاني: و اقع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- تطور حجم التمويل
- حصة المنشآت من اجمالي التسهيلات الائتمانية
- توزيع التمويل بين البنوك وشركات التمويل
- مقارنة الوضع الحالي مع المستهدفات في 2030
- مقارنة الوضع الحالي مع دول مختارة

المحور الثالث: تحديات الحصول على التمويل و أبرز النتائج

- منهجية التحليل
- محددات الحصول على التمويل:

أ. إجمالي المعروض من الائتمان

ب. حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الائتمان (علاوة المخاطر, تكلفة الخدمة, هيكل السوق)

المحور الرابع: الحلول المقترحة

الحلول المقترحة لتعزيز وصول المنشآت إلى التمويل:

- تعزيز ضمانات كفالة
- مؤشرات مرجعية لمخاطر القطاعات
- بوابة موحدة للتأهيل المسبق
- ملف ائتماني قابل للنقل
- تعزيز التعاون بين صناديق التنمية الوطنية وجهات التمويل البديلة
- إرشادات تنظيمية للمحافظ

محاكاة أثر تسهيل الحصول على التمويل:
نتائج التقدير بواسطة نموذج أثر السياسات

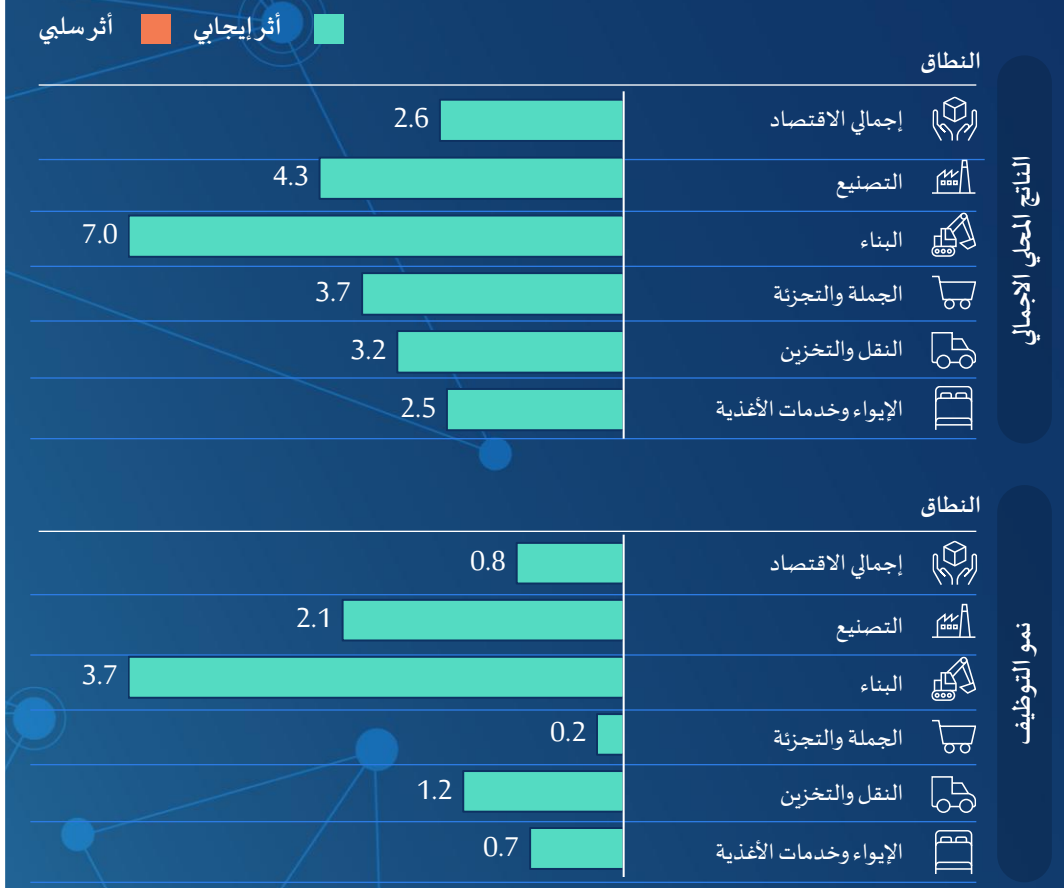
نبذة عن النموذج

- نموذج ديناميكي متعدد القطاعات يحاكي الاقتصاد السعودي كما كان في عام 2023
- يرصد كيفية انعكاس تسهيل الحصول على التمويل عبر سلوكيات مختلف الأطراف قبل انعكاسها على المؤشرات الاقتصادية الكلية

عن المحاكاة

مدخلات النموذج: تم عمل محاكاة لزيادة تمويل المنشآت بنحو 180 مليار ريال على الاقتصاد[1] (بنحو 50% من الفجوة الحالية[2] في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة)

نتائج محاكاة الآثار الاقتصادية من زيادة الائتمان



المرئيات الرئيسية

- أشارت نتائج المحاكاة إلى توقّع زيادة الناتج المحلّي الإجمالي للدولة بنسبة 2.6% ، وأكثر القطاعات استفادة هو قطاع البناء
- تنعكس أيضًا نفس الآثار الإيجابية على معدلات التوظيف الإجمالية بزيادة إجمالية قدرها 0.8% ، ويبرز قطاع البناء أيضًا كأكثر المستفيدين من تسهيلات التمويل
- يتباين الأثر بين الأنشطة مما يشير إلى أن العائد على الائتمان ليس متماثلًا بينها، وأن النشاط لا ينبغي أن يُعامَل ككتلة واحدة متساوية الكفاءة

1.تم محاكاة الجانب الاستثماري من الائتمان، حيث تم تقدير تحول نحو 33% من التمويل إلى تكوين رأس مال ثابت (أي بحوالي 59 مليار ريال بناء على تحليل بيانات الحسابات القومية للهيئة العامة للإحصاء)
2.تقدر الفجوة الحالية بنحو 340 مليار ريال وفقا لتحليل هذه الورقة، مع كون هذا التقدير متحفظا مقارنة بتقديرات اخرى مثل تقدير الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة البالغ 800 مليار ريال

الحلول المقترحة: تنقسم

الحلول المقترحة لزيادة حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التمويل إلى بُعدين رئيسيين اعتماداً على نتائج التحليل



أ. زيادة
إجمالي المعروض الائتماني

ملاحظة: وُضعت ملامح لبعض الحلول والمقترحات لتحقيق هذا الهدف، ولكن بشكل مختصر وعال المستوى، وذلك لكونها من شأن واختصاص السياسة الاقتصادية للدولة



ب. زيادة
حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الائتمان

زيادة إجمالي المعروض الائتماني:

أ. يمكن ان تؤدي الحلول المقترحة الآتية الى زيادة حجم الائتمان المتاح

الجانب	السياسة المالية والاقتراض العام	السياسة النقدية	التنظيم الاحترازي	الادخار والودائع	أسواق رأس المال
المقترح	• التنوع في مصادر تمويل العجز للحد من مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص على الائتمان المحلي. • وضع مدد زمنية لدفع مستحقات المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتعاقدة مع الحكومة لخفض اضطرارها للحصول على التمويل • تقديم الحوافز المالية على تكلفة الفوائد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الناشئة.	• النظر في امكانية توفير تسهيلات تمويل موجهة للبنوك وشركات التمويل بكلفة تفضيلية ومشروطة يتم تقديمها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بوجود ضوابط انتقال مُحوكمة.	• توفير معاملة تنظيمية وحوافز تمويلية ملاءمة للمنشآت الانتاجية مع مراعاة متطلبات إدارة المخاطر • تسهيل وتسريع اجراءات اصدار رخص التمويل لجهات الاقراض الجديدة لتعزيز المنافسة في قطاع التمويل	• تطوير حوافز ومنتجات ادخارية طويلة الأجل لاستقطاب مدخرات الأفراد والمنشآت، بما يعزز مصادر التمويل المستقرة والسيولة المتاحة لدى البنوك، ويدعم قدرتها على التوسع المستدام في الائتمان.	• تطوير أسواق السندات والصكوك بما يساهم في إيجاد قنوات تمويل بديلة ومستدامة • استحداث أطر لتوريق قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمعالجة نقص وجود ضمانات تقليدية للمنشآت الصغيرة. • توسيع منظومة الائتمان الخاص وصناديق الدين لتعزيز العرض الائتماني وإيجاد بدائل أمام المنشآت غير البنوك التي لا تفضّل تمويل المنشآت الصغيرة.

ب. التدخلات لزيادة حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الائتمان

العوامل الرئيسية الهيكلية	علاوة المخاطر		تكلفة الخدمة		هيكل سوق الائتمان	
التحدي	تعسّر الضمانات	غياب البيانات	ارتفاع تكلفة التمويل	صعوبة الانتقال بين البنوك	محدودية مصادر التمويل	ضعف تمويل المنشآت
الحل المقترح	توسيع نطاق الضمانات المقبولة وتعزيز دور "كفالة"	تعميق المؤشرات المرجعية في قاعدة البيانات الوطنية وتعزيزها ببيانات تشغيلية متوفرة لتمكين الممولين من تقييم متقدم للمخاطر	تعزيز منصة "تمويل" لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل بأسعار تنافسية	تسهيل اجراءات الانتقال بين البنوك	تعزيز التعاون بين أصحاب رؤوس الأموال خارج الإطار المصرفي وصندوق التنمية الوطني وجهات التمويل البديلة	وضع حدود دنيا للمحافظ التمويلية

إطلاق برنامج متخصص لتمكين المنشآت الواعدة، عبر اختيار دقيق للمنشآت الأعلى قابلية للنمو، وتطوير قدراتها

1. يتطلب تحديد المستهدفات مزيداً من الدراسة والتحقق من آليات التطبيق، مع مراعاة واقع نماذج أعمال البنوك ومدى تركيزها الحالي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لتجنب فرض أعباء غير متناسبة على البنوك الأقل تركيزاً على هذا القطاع